كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة تبسة

تأثير تجارة الأسلحة الخفيفة على الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات استراتيجية

إعداد الطالبة:

* فاطمة زينة طاجين

إشراف الأستاذ:

باديس بن حدة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
ادريس عطية	أستاذ"أ"	جامعة تبسة	رئيسا
باديس بن حدة	أستاذ"أ"	جامعة تبسة	مشرفا ومقررا
رقية بلقاسمي	أستاذ"أ"	جامعة تبسة	مناقشا

السنة الجامعية:2015/2014

ملخص الدراسة

عنوان الدراسة: تأثير تجارة الأسلحة الخفيفة على الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي.

اسم الباحث: فاطمة زينة طاجين.

اسم المشرف على الدراسة: باديس بن حدة.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى الإجابة على إشكالية البحث المتعلقة بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها الوقوف على ظاهرة التجارة الغير شرعية للأسلحة الخفيفة على الوضع الأمني كما تهدف الدراسة الى معرفة مستقبل المنطقة في ظل تنامي هاته الظاهرة في المنطقة الساحلية.

عينات الدراسة: منطقة الساحل الإفريقي كنموذج.

أهم نتائج الدراسة:

نستنتج مما سبق أن منطقة الساحل أصبحت مسرحا لظاهرة التجارة الغير شرعية للأسلحة حيث أصبحت هذه الظاهرة تهدد امن المنطقة واستقرارها والسياسات الساحلية تشهد عبثا كبير.

أهم التوصيات:

- العمل على تجميد منابع الأسلحة الخفيفة ووضع رقابة صارمة على الأسلحة.
- مراقبة الحدود.

Study Abstract

Title of Study: “The impact of light weapons trade on the security situation in the Sahel”.

Name of Researcher: TADJIN Fatma Zina.

Name of Supervisor of Study: BENHADDA Badis.

Objectives of Study: This study seeks to answer the problematic search for achieving a set of goals, most notably the phenomenon of illegal trade of light weapons on the security situation as the study aims to determine the region's future in light of the growing of this phenomenon in the coastal zone.

Study Samples: The Sahel as a model.

Most Important Results of Study: We conclude from the foregoing that the Sahel region became the scene of the phenomenon of illegal trade of weapons has become such a phenomenon that threatens the security and stability of the region and coastal policies are very vain.

Most Important Recommendations:

- Work on the blocking the sources of light weapons and a strict arms.
- Controlling the border.

Résumé de l'étude

Titre De L'étude : « L'impact du commerce des armes légères sur la situation sécuritaire dans le Sahel ».

Nom Du Chercheur : TADJIN Fatma Zina.

Nom Du Superviseur De L'étude : BENHADDA Badis.

Objectifs De L'étude : Cette étude cherche à répondre à la recherche problématique de l'accomplissement d'un ensemble de buts, le plus notamment le phénomène de commerce illégal d'armes claires sur la situation de sécurité comme l'étude a l'intention de déterminer l'avenir de la région dans la lumière de la croissance de ce phénomène dans la zone côtière.

Échantillons d'Étude : le Sahel comme un modèle.

Résultats les Plus importants d'Étude : Nous concluons du précédent que la région Sahel est devenue la scène du phénomène de commerce illégal d'armes est devenu un tel phénomène qui menace la sécurité et la stabilité de la région et les politiques côtières sont très vaines.

Les Recommandations les Plus importantes de L'étude :

- Gel des sources d'armes légères et un contrôle strict des armes.
- Contrôle de la frontière.

شكر وتقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود الى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع اساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الامة من جديد.

أقدم أسمى آيات الشكر والعرفان والامتنان والتقدير والمحبة الى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة الى جميع اساتذتنا الافاضل وأخص بالتقدير والشكر الأستاذ باديس بن حدة الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث فجزاه الله كل التقدير أتوجه له بخاص الشكر والاحترام على وقوفه بجانبي.

الدكتور ادريس عطية اشكره على مساعدته على تقديم يد العون في هذا البحث.

اشكر لجنة المناقشة من مشرفي على الرسالة باديس بن حدة الى رئيس الجلسة ادريس عطية الى مناقشتي رقية بلقاسمي.

معهم أجمل اللحظات الى من سأفتقدهم وأتمنى ان يفتقدوني

الطالبة: فاطمة زينة طاجين

إهداء

وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥

الهى لايطيب الليل الا بشكرك اولايطيب النهار الابطاعتك ولاتطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الاخرة الابعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك الله جل جلاله.

الى من بلغ الرسالة وادى الأمانة ونصح الأمة الى نيس الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى حكمتى وعلمى

الى ادبى وحلمى

الى طريقى المستقيم

الى طريق الهداية

الى ينبوع الصبر والتفاؤل و الامل ابى العزيز الى كل من فى الوجود بعد الله ورسوله امى الغالية الى سندى و قوتى وملاذى بعد الله

الى من اثرونى على نفسهم

الى من اظهروا لى ما هو اجمل من الحياة اخوتى اميمة و مهدى و إسكندر

الى جميع عائلة طاجين و بالاخص عماتى و عمى الوحيد و عمتى الغالية نزيهة والى جميع عائلة حاجى وبالاخص خالاتى و اخوالى

الى من تضوقت معهم اجمل اللحظات الى من سافتقدهم و أتمنى ان يفتقدونى.

الطالبة: فاطمة زينة طاجين

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	1
الفصل الاول: الإطار المعرفي لتجارة الأسلحة الخفيفة كتهديد أمني	
المبحث الأول: البناء الابستمولوجي للأسلحة الخفيفة في العلاقات الدولية	10
المطلب الأول: تعريف السلاح	10
المطلب الثاني: أنواع الأسلحة	11
المطلب الثالث: خصائص وأهمية الأسلحة الخفيفة	12
المبحث الثاني: تداعيات انتشار الأسلحة الخفيفة	13
المطلب الأول: الأسلحة الخفيفة وارتباطها بالجريمة المنظمة	13
المطلب الثاني: الأسلحة الخفيفة وارتباطها بالعنف	14
المطلب الثالث: الأسلحة الخفيفة وارتباطها بالإرهاب	14
خلاصة واستنتاجات حول الفصل الأول	16
الفصل الثاني: تجارة الأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل	
المبحث الأول: الوضع الجيوبوليتيكي لمنطقة الساحل الإفريقي	17
المطلب الأول: البعد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي	18
المطلب الثاني: الجذور التاريخية للصراع في منطقة الساحل	22
المبحث الثاني: انتشار الأسلحة الخفيفة في الساحل الإفريقي	27
المطلب الأول: ظاهرة التجارة بالأسلحة الخفيفة في المنطقة	27
المطلب الثاني: مصادر تجارة الأسلحة الخفيفة	27
المطلب الثالث: سبل مكافحة ظاهرة تجارة الأسلحة الخفيفة بالمنطقة	29
خلاصة واستنتاجات حول الفصل الثاني	31
الفصل الثالث: انعكاسات التجارة غير الشرعية للأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل الإفريقي	
المبحث الأول: المؤثرات الداخلية على دول الساحل الإفريقي	33
المطلب الأول: الافرازات الأمنية	33
المطلب الثاني: التأثيرات السياسية	34
المطلب الثالث: الإشكاليات الاقتصادية	34

المبحث الثاني: المؤثرات الخارجية لظاهرة تجارة الأسلحة الخفيفة على النطاق الإقليمي والدولي 36
المطلب الأول: تأثيرات الأسلحة الخفيفة في الساحل الإفريقي على الأمن القاري 36
المطلب الثاني: مكانة الساحل الإفريقي في استراتيجيات القوى الدولية الكبرى 38
المطلب الثالث: التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي 41
المبحث الثالث: استراتيجيات مكافحة ظاهرة الأسلحة الخفيفة في الساحل الإفريقي 46
المطلب الأول: آليات ضبط انتشار الأسلحة الخفيفة 46
المطلب الثاني: ديناميات تجارة الأسلحة الخفيفة 49
المطلب الثالث: الرؤى المستقبلية حول وضع تجارة الأسلحة 50
خلاصة واستنتاجات حول الفصل الثالث 52
الخاتمة 53
قائمة المراجع 56

مقدمة

مقدمة الدراسة:

احتل موضوع الأمن أهمية بالغة ودورا بارزا واساسيا في الأجندة السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة، إذ أصبح يمثل فاعل اساسي في العلاقات الدولية وعلى المستويات الرسمية والغير الرسمية التابعة للأجهزة الحكومية.

يعد موضوع الأمن بصفة عامة من المواضيع التي اكتسبت اهمية بالغة في الدراسات الاستراتيجية، إذ أن في السابق كان الأمن يقتصر على الجانب العسكري فقط كان إذا قيل أمن فهمنا من خلاله هو حماية الجانب العسكري، على غرار اليوم فإن مفهوم الأمن تجاوز البعد العسكري ليشمل أبعادا اوسع و اشمل بكثير، إذ أصبح هذا المفهوم يشمل جوانب عدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وقيمية ونفسية وإنسانية هذا التوسع في هذا المفهوم ارتبط مع التهديدات التي مست العديد من نقاط العالم التي لم يعد ميكانيزمها الأساسي الهاجس الأمني و إنما اتسعت إلى أشكال أخرى مرتبطة بالتهديد الإرهابي ، الجريمة المنظمة ، الهجرة غير الشرعية ، انتشار الأسلحة بشقيها و الاتجار بالمخدرات باعتبارها المشاكل التي أصبحت تشكل هاجسا و خطرا كبيرا على الساحة الدولية داخل وبين الوحدات الدولية في العديد من المناطق ، ومن بين المناطق التي حظيت بأهمية استراتيجية بالغة و اصبحت تشكل بؤرة صراع كبير في العالم نجد منطقة الساحل الإفريقي التي اصبحت مطمع لحسابات الاستراتيجية للقوى العظمى في العالم.

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي منطقة تشهد العديد من التهديدات الأمنية والمخاطر التي تهدد الوضع الأمني بالنسبة لدول هاته المنطقة والدول المجاورة لها فهي اليوم تشهد انتشار ملحوظا في تجارة الأسلحة التي تشكل هاجس على الوضع الأمني في المنطقة.

الساحل الافريقي تاريخيا بحكم الاستعمار التقليدي في الجزائر ومالي والنيجر والتشاد فهو منطقة نفوذ فرنسية، كما أن المنطقة الساحلية شهدت قيمة طبيعية وجيولوجية تحتية جعلتها تكون مطمع للقوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية، الصين، اسبانيا ألمانيا وروسيا إلا ان قيمة هذه المنطقة انعكست عليها تهديدات تجاوزت العديد من الاعتبارات حيث أصبحت هذه التهديدات اللاتماثلية غير

واضحة المعالم وبالتالي اصبحت هذه الدول عاجزة عن محاربة هاته التهديدات ومصادرها فهي ما تزال مجهولة الهوية والانتماء.

شهدت المنطقة انتشار واسع لتجارة الأسلحة الخفيفة التي تدخل في إطار تهديد الجريمة المنظمة إذ شكلت هذه التجارة هاجسا أمنيا في المنطقة.

أهمية الموضوع:

أن دراسة هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة خاصة من الجانب العلمي والعملي حيث يمثل محاولة لمعرفة موقع هذه المنطقة، من بعده الجيوبوليتيكي وما يكتسي أهمية علمية أكاديمية أكثر الظواهر الحاصلة في منطقة الساحل الإفريقي. كما أن البحث والدراسة هذه تعتبر إضافة علمية من خلال التعمق أكثر في المنطقة ومعرفة مكانة المنطقة، سعيا للوصول للاستنتاجات الأكاديمية والعلمية.

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي في ظل التراكمات التاريخية والتطورات الاستراتيجية، ومنه تنبع أهمية الدراسة من التطورات المفاجئة التي تجاوزت تخمينات وتحليلات الباحثين والمهتمين بشؤون المنطقة، وبصرف النظر عن طابعها المشهدي المظلم والدراماتيكي والمتسارع الذي يكمن في خطورة انعكاساته الأمنية على دول الجوار وبدرجة أخص على الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الشاسع الذي اتاح لها مشكلة الانفتاح والانكشاف الحدودي.

وتغطي الدراسة على تأثيرات الأسلحة الخفيفة (تجارة وتهريب) على الجانب الأمني بصفة خاصة والجانب الاقتصادي والسياسي بصفة عامة حيث أثرت هذه الظاهرة على زعزعة الاستقرار والتهديد بالأمن إذ أصبحت مشكلة أمنية تهدد منطقة الساحل الافريقي ككل مختلفة مع ذلك تهديدات على دول الجوار خاصة في منطقة الحدود.

كما تغطي دراسة هذا الموضوع على المكانة العريقة التي تتميز بها منطقة الساحل مما جعلها منطقة جد محورية تكون محل أطماع القوى الدولية الكبرى مثل الصين، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

مبررات اختيار الموضوع:

إن دراسة تأثير تجارة الأسلحة على الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي تعتبر زاوية مهمة لدراسة أمن المنطقة من خلال موقعها ومكوناتها الحضارية والاستراتيجية ومعرفة الأهداف التي تسعى لتحقيقها من أجل مكافحة ظاهرة الاتجار غير الشرعي للأسلحة.

كما يمكن إجمال مبررات اختيار الموضوع إلى بعده الذاتي والعلمي:

لعل أبرز سبب في اختيار هذا الموضوع هو ميولي المزدوج للتخصص في الدراسات الأمنية والاستراتيجية إضافة لاهتمامي الكبير بالبحث حول منطقة الساحل كدراسة حالة باعتبارها أحد المناطق المهمة والجديرة بالدراسة والبحث، وترجع هذه الأهمية الذاتية إلى:

- اهتمامي الشخصي بمسائل الأمن والاستقرار وبالخصوص في منطقة الساحل ومحاولتي تتبع ظاهرة الاتجار والتهريب بالأسلحة الخفيفة ومعرفة انعكاساتها وتأثيرها على الوضع الأمني في المنطقة وعلى الدول المجاورة.
- أبرز سبب ذاتي لاختيار موضوع الدراسة هو انطلاقي من فرضية اساسية في ارتباط الوضع الامني لمنطقة الساحل بمكافحة ظاهرة الاتجار غير الشرعي.

اما فيما يخص المبررات الموضوعية العلمية يمكن حصرها في:

التمكن من معرفة ما هي الأسلحة الخفيفة ومعرفة تاريخها ومصادرها وارتباطها بالإرهاب والجريمة المنظمة.

- تتمثل في قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة باللغة العربية باعتبار ان الدارسين حول هذه المنطقة قلما درسوا الموضوع. فأغلب الأدبيات ركزت على التهديدات الأمنية، بمعنى ربط الساحل الافريقي بالجريمة المنظمة، الإرهاب والهجرة غير الشرعية.
- الأسلحة غير الشرعية وخطورتها وما ينجر عنها من انعكاسات سلبية على أمن المنطقة، والأمن القاري والعالمي، هذا ما دفع بي كباحثة لضرورة دراسة الموضوع والتعمق فيه أكثر.

فالدوافع العلمية الموضوعية تتمثل بالدرجة الاولى في الاهتمام الدولي بقضايا الأمن التي تعتبر قاعدة اساسية في العلاقات الدولية بحيث أصبح الأمن والاستقرار في العالم هو الهدف المنشود.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني:

إن هذه الدراسة تأخذ منطقة من قارة افريقيا التي تعتبر هذه المنطقة أزماتية وحيوية، بمعنى أنها تحت عدسة القوى الكبرى نظرا لموقعها الجيواستراتيجي وثرواتها الحيوية من جهة، ومن جهة اخرى تعتبر منطقة تشمل ظواهر مرضية.

فالدراسة من حيث موقعها الجغرافي تتركز على حزام الساحل الافريقي التي تقع بين دول شمال افريقيا والبحر المتوسط وافريقيا الوسطى والجنوبية أما أفقيا فهي تمتد من السودان إلى موريتانيا.

المجال الزماني:

أما فيما يخص الفترة الزمنية لتناول هذه الدراسة فهي في فترة ما بعد الحرب الباردة التي تعتبر مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية، وفترة ما بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر ألفين وواحد (2001/09/11) إلى غاية المستجدات الحالية والتطورات الحاصلة، بمعنى طبيعة الدراسة تحتاج لعملية متابعة اعلامية وأكاديمية حثيثة للتطورات الحاصلة وبالتالي ارتأيت الاجتهاد في عملية البحث والمتابعة إلى آخر يوم من دراستي لهذه المذكرة.

إشكالية الدراسة:

- تجارة الأسلحة غير الشرعية يمكن تعريفها على أنها بيع السلاح بأنواعه وأشكاله المختلفة من الصانع إلى المشتري مباشرة، بشكل علني أو سري وهذه الظاهرة تعتبر شكلا من أشكال الجريمة المنظمة، ونظرا لأن منطقة الساحل الافريقي تشهد جملة من التهديدات نجد من بينها هذه الظاهرة التي أصبحت مشكلة معقدة ومتشابكة ومتجاوزة الحدود مأثرة على المنطقة وعلى الدول المجاورة.

في هذا السياق سعت العديد من الدول والتي من بينها الجزائر إلى وضع سبل وآليات حول مكافحة هذه الظاهرة والتحدي لها من أجل محاربة عدم الاستقرار والشعور بالخوف حيث تتمحور مشكلة الدراسة حول سؤال جوهري:

- الى أي مدى يمكن ان تؤثر ظاهرة التجارة الغبر شرعية للأسلحة الخفيفة على الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي في ظل تنامي التهديدات الأمنية بالمنطقة؟

وهذه الاشكالية تترتب عنها مجموعة من التساؤلات وهي كالآتي:

1) – ما المقصود بالسلاح؟ وما هي أنواعه؟ وما هي خصائص الأسلحة الخفيفة؟ وما العلاقة التي تربط الأسلحة بالإرهاب والجريمة والعنف؟
2) – فيما تكمن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الافريقي؟
3) ما مكانة الساحل في سلم استراتيجيات القوى الكبرى؟
4) ما هي الرؤى المستقبلية لظاهرة التجارة غير الشرعية للأسلحة؟

الفرضيات العلمية:

وللإجابة عن كل التساؤلات السابقة ارتأى الباحث طرح الفرضيات التالية:

1/ كلما ازدادت نسبة مبيعات الأسلحة الخفيفة في الساحل الافريقي كلما ازدادت احتمالية عسكرة المجتمعات في الساحل.

2/ الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة يؤثر في مجريات الاستقرار والأمن بالساحل الافريقي.

3/ أن منطقة الساحل الإفريقي تشكل أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة للدول والقوى الكبرى.

4/ بالنظر لتصاعد حدة التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل فإن التجارة الغير شرعية للأسلحة الخفيفة ستعرف انتشارا أكثر بالمنطقة.

الدراسات السابقة:

تنطلق دراستي البحثية بناءا على اعتمادي على مجموعة من المراجع العلمية والأكاديمية فهناك دراسات ركزت على التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، حيث تكمن أهمية هذه المراجع في الاستفادة

من المادة العلمية المقدمة بالرغم من النقص الكبير للمراجع المتعلقة بتجارة الأسلحة وتأثيرها على الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي وبالتالي سنحاول تقديم بعض الدراسات المرتبطة بمتغيرات الدراسة:

1/-من أهم البحوث العلمية التي لاقت اهتمامي في المذكرة نجد مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة بعنوان " مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية " من إعداد الطالبة رسولي أسماء.

2/-مذكرة لنيل الماجستير العلوم السياسية بعنوان الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المغاربة، الجزائرية والمشاريع الأجنبية من إعداد الطالب نبيل بوبة.

3/-مقال تحت عنوان " التعاون الحربي في مجال تنسيق التشريعات وتوحيدها، الأسلحة الخفيفة"، من إعداد الدكتور محمد محي الدين عوض.

الصعوبات:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة هي قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة باللغة العربية باعتبار أن الدارسين حول هذه المنطقة قلما درسوا الموضوع فأغلب الأدبيات ركزت على التهديدات الأمنية بمعنى ربط الساحل بالجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة غير الشرعية.

الإطار المنهجي للدراسة:

نظرا لتداخل عوامل عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية محلية وطنية واقليمية وعالمية على أوضاع الساحل الافريقي والتطورات الحاصلة، فإن الدراسة تستخدم منهاجا تحليليا متكاملا يجمع بين منهج تتبع مسار العمليات السياسية والاقتصادية ويقوم فيه الباحث بتتبع كل العوامل والاحداث والتطورات.

ضف على ذلك طبيعة الموضوع في حد ذاتها والتي تلزمنا بإتباع مناهج معينة حتى تكون دراستنا أكثر شمولية ونفعا ومن أهم المناهج ما يلي:

1- **المنهج التحليلي:** وذلك لاستعماله في تحليل ظاهرة الانجاز غير المشروع للأسلحة وكيفية ظهورها لأول مرة والتطرق إلى مصادرها والتعرف على انعكاس هاته الظاهرة على البيئة الأمنية

والسياسية والاقتصادية وكذلك تأثيرها على الأمن الاقليمي والدولي ومحاولة استراق الرؤى المستقبلية لهذه الظاهرة في المنطقة.

2- **المنهج التاريخي:** وهذا يتجلى بوضوح تتبع المسارات التاريخية لظاهرة التجارة غير الشرعية للأسلحة الخفيفة وكذلك مكانة الساحل في الاستراتيجية (أمريكية، فرنسية، صينية) وذلك بعد احداث 11 سبتمبر 2001.

3- **منهج دراسة الحالة:** وذلك من خلال تسليط الضوء على الساحل الافريقي الذي يشهد العديد من الفواعل المهددة للأمن والتركيز على الجزائر من خلال اعتبارها دولة متأثرة حدوديا من ظاهرة الاتجار غير المشروع للأسلحة.

تحديد المصطلحات:

إن أي دراسة علمية أكاديمية في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية تتوجب علينا تحديد الإطار المفاهيمي للدراسة وهي جملة من المفاهيم المتبعة في الدراسة ومحاولة تفكيك هذه المفاهيم التي تعتبر كلمات مفتاحية في العملية البحثية، فأبرز المفاهيم التي نحن بصدد دراستها نجد:

1- السلاح وأنواعه:

السلاح هو أداة تستعمل اثناء القتال لتصفية أو شل الخصم أو العدو، أو لتدمير ممتلكاته او لتجريده من موارده، يمكن أن يستعمل السلاح بغرض الدفاع، الهجوم أو التهديد.

على الصعيد العملي فإن السلاح يمكن أن يطلق على كل ما يمكن أن يحدث ضرا ماديا وبذلك تتفرع الأسلحة إلى عدة أنواع من البسيطة انطلاقا من الهراوة إلى الصاروخ العابر للقارات.

أ- **الأسلحة الخفيفة:** هي تلك الاسلحة المعممة التي تضم المسدسات والبنادق الهجومية والرشاشات والبنادق الآلية، اضافة إلى القواذف الصاروخية المحمولة.

ب- **الأسلحة البيضاء:** السلاح الأبيض هو مصطلح يطلق على نوع من الاسلحة غير النارية التي تستخدم للدفاع عن النفس وأحيانا تكون أداة للقتل وهي السكاكين والمطاوي والفأس.

2- الجريمة المنظمة:

نشاط اجرامي يعتمد على التخطيط وهي كذلك عمل جماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة.

3- الإرهاب:

استخدام العنف والقاء الرعب بين الناس.

والإرهابي هو من يلجأ إلى العنف غير القانوني أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية سواء من الحكومة أو الأفراد أو الجماعات الثورية المعارضة.

العنف: سلوك عمدي موجه نحو هدف سواء لفظي أو غير لفظي ويتضمن مواجهة الآخرين ماديا أو معنويا ومصحوبا بتغيرات تهديدية، وله أساس غريزي.

خطة الدراسة:

إن طبيعة الموضوع محل البحث تفرض منا الاستفادة من المواضيع والآليات والسبل التي عالجت الموضوع وبالتالي فالإطار النظري يعتبره محور مهم لأي باحث في حقل الدراسات السياسية.

تقييم الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من موضوع تأثير تجارة الأسلحة الخفيفة على الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي ففي الفصل الاول سنتعرض للبناء الابستيمولوجي للأسلحة الخفيفة في العلاقات الدولية من خلال تعريف السلاح وأنواعه وخصائص الأسلحة الخفيفة وصولا إلى تداعيات انتشار الأسلحة التي أدت إلى وجود ارتباط كبير بين الأسلحة والجريمة المنظمة، وبين الأسلحة والإرهاب، وبين الأسلحة والعنف.

وفي الفصل الثاني حاولنا تقديم وضع جيوبوليتيكي لمنطقة الساحل الإفريقي من خلال التطرق لجغرافية المنطقة والجذور التاريخية للصراع التي كانت الخلفية الحقيقية للصراعات الحاصلة اليوم في المنطقة وصولا للأهمية الاستراتيجية للساحل التي أدت للتنافس الغربي على الموارد الحيوية والطاقوية التي تزخر بها المنطقة بالإضافة إلى ظاهرة التجارة بالأسلحة الخفيفة ومصادرها في المنطقة وصولا إلى سبل مكافحة هاته الظاهرة.

وفي الفصل الثالث اتخذنا انعكاسات التجارة غير الشرعية للأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل الإفريقي بدءا بالمؤشرات الداخلية التي من بينها الإفرازات الأمنية و التأثيرات السياسية و الاشكاليات الاقتصادية وصولا إلى المؤثرات الخارجية لظاهرة التجارة بالأسلحة الخفيفة على النطاق الاقليمي و الدولي من خلال تأثير الأسلحة الخفيفة في الساحل على الأمن القاري و مكانة الساحل في استراتيجيات القوى الدولية الكبرى وصولا إلى التدخل الأجنبي في المنطقة إلى أن تصل إلى استراتيجيات ظاهرة الأسلحة الخفيفة في الساحل الافريقي من خلال التطرق إلى آليات ضبط انتشار الأسلحة الخفيفة وديناميات تجارة الأسلحة لنصل في الأخير إلى الرؤى المستقبلية حول وضع تجارة الأسلحة بالمنطقة.

وفي الأخير نختم الرسالة بالإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات المقدمة واختيار الفرضيات المقترحة بالصحة والنفي بإضافة تقديم مجموعة من الاستنتاجات الكبرى للدراسة بحكم أن الموضوع لازال يشهد تطورات أمنية.

الفصل الأول

الإطار المعرفي لتجارة الأسلحة الخفيفة كتهديد أمني

تعتبر التجارة الغير شرعية للأسلحة من أكبر التهديدات الأمنية التي ظهرت بصورة كبيرة في الساحة الدولية لما تتركه من آثار سلبية مدمرة على الهديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية وسنتناول في هذا الفصل الإطار المعرفي لتجارة الأسلحة الخفيفة كتهديد أمني مع التطرق الى البناء الأبستمولوجي للأسلحة الخفيفة في العلاقات الدولية مع ذكر تعريف السلاح وأنواع الأسلحة وخصائص الأسلحة الخفيفة مع ذكر تداعيات انتشار هذه الأسلحة.

المبحث الأول: البناء الأبستمولوجي للأسلحة الخفيفة في العلاقات الدولية:

تعتبر قضية انتشار المتاجرة بالأسلحة سواء الخفيفة أو الثقيلة من القضايا التي تثير اهتمام الباحثين في حقل العلاقات الدولية لما تطرحه هاته المشكلة من مخاطر أمنية على الوضع الأمني في المنطقة.

المطلب الأول: تعريف السلاح

بدأت ترسانة الأسلحة في العالم في أزمنة ما قبل التاريخ مع العصي البسيطة، والأدوات الحجرية، ثم تطورت أكثر فيما بعد لتضم الأسلحة الثقيلة بجميع أنواعها.

***السلاح في اللغة:**

اسم جامع لآلات الحرب في البر والبحر والجو

السلاح هو آلة الحرب.

سلحه: أي زوده بالسلاح، تسلح: أي أخذ سلاحا، والسلاح هو اسم جامع [1].

***السلاح اصطلاحا:**

كل اداة أو مادة أو آلة يقاتل بها، أو يدافع بها العدو سواء كان هذا العدو انسانا أم حيوانا أم خطر من نوع آخر.

-" مجموع الجند والعتاد الذي يشكل صنف معين من صنف القوات الخاصة".

-"السلاح هو كل أداة من شأنها لو استعملت أن تمس سلامة الجسم ".

1- ــــــــــــ، **معجم اللغة العربية** (معجم وجيز)، ط1، (القاهرة، الهيئة العامة للشؤون المطبعية الامريكية 1997)، ص217.

-هناك معنى مجازي لكلمة السلاح وتعني: "الوسيلة التي تستخدم لتحقيق غرض ما "[1].

المطلب الثاني: أنواع الأسلحة:

تطورت أنواع الأسلحة بتقدم البشرية، وانتقلت من الحجارة إلى الرماح والسيوف والسهام، ثم انتهت إلى الاسلحة النارية التي تطلق أنواعا متقدمة من الذخائر، وتستخدم كأسلحة شخصية للدفاع.

- **الاسلحة الخفيفة:** هي الأسلحة التي تملكها مجموعات مثل: قاذفات القنابل أو قاذفات الصواريخ المضادة للدبابات أو الصواريخ المحمولة [2].
- **الأسلحة الثقيلة:** وهي الأسلحة الطوعية، التي عيارها لغاية 0.60 عقدة. وهو مصطلح يخص كافة الصنوف العسكرية، والقوات المشتركة والقوات البرية [3].
- **الاسلحة البيضاء:** هي البلط والسكاكين والخناجر والسنج وأي أداة اخرى تستخدم في الاعتداء على الاشخاص كالدروع الشخصية وعصي الصدمات دون أن يوجد لإحرازها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية.

وهي ايضا كل آلة أو أداة أعدت بطبيعتها لإيذاء الاشخاص.

- **الأسلحة النارية:**

ويقصد بها الأسلحة الفتاكة، ذات المساورة. أيا كان وصفها ويمكن أن يطلق منها رصاص أو قذيفة.

نميز في الميدان العسكري قائمتين كبيرتين للأسلحة وهي:

*أسلحة الدمار الشامل (السلاح النووي، الكيميائي، السلاح البيولوجي)

*الاسلحة العادية (التي من بينها الأسلحة الخفيفة).

1- مجدي محمود حافظ، **قانون الأسلحة و الذخائر وفقا لأحداث التعديلات**، ط1، (مصر : دار محمود للنشر و التوزيع 2006) ص06.

2- ــــــــــ، **مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والصغيرة**، تم تصفح الموقع يوم 15فيفري 2015 الرابط: **http ://www.swissinfo.ch/ara/**

4-العميد سامي عوض، **معجم المصطلحات العسكرية** (الأردن، دار أسامة ،2001)، ص 30.

المطلب الثالث: خصائص وأهمية الأسلحة الخفيفة:

يعتبر السلاح أهم من الخبز لان الكل يتسلح ويطلب المزيد من الأسلحة منها ما يستعمل لحماية الاشخاص لأمنهم ومنه ما يستعمل ضدهم، نجد من بين هذه الأسلحة الخفيفة التي هي بمثابة أسلحة مصممة عبارة عن قاذفات قنابل، صواريخ محمولة، رشاشات.

شهدت هذه الأسلحة الخفيفة انتشار واسع في الساحة العالمية لأنها حظيت بمكانة من الخاصية والأهمية التي نجدها فيما يلي:

تعتبر الأسلحة الخفيفة من أسلحة مفضلة في كثير من الصراعات المعاصرة وبخاصة العمليات التي تقوم بها القوى الخارجية على القانون وشبكات الإجرام المنظم والجماعات الارهابية.

من خصائصها:

- انها أسلحة خفيفة الوزن.
- انها رخيصة الثمن.
- لا تشكل عبئا ماديا على ميزات الدول الفقيرة والجماعات المسلحة المتورطة في الحروب والصراعات.
- هي اسلحة فتاكة ورخيصة نسبيا وسهلة النقل والاخفاء ولا تحتاج إلى كثير من الصيانة.
- هي أسلحة من السهل الحصول عليها سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة.
- بما أنها صغيرة الحجم فهي تعتبر حلم المهربين وجماعات الإرهاب المدعوم من دول وشبكات الجريمة المنظمة ورجال حرب العصابات.
- علاوة على أنه لا يوجد تسجيل دولي لتلك الأسلحة [1].

1-الدكتور محمد محي الدين عوض، **التعاون العربي في مجال تنسيق التشريعات وتوحيدها، الأسلحة الخفيفة**.
تم تصفح الموقع يوم 19 أفريل 2015 الرابط: http://www.law.zag.com/vb/lawzag19426.html

المبحث الثاني: تداعيات انتشار الأسلحة:

يعتبر الإرهاب والجريمة المنظمة والعنف من بين مظاهر التهديد التي تطرأ على الساحة الدولية والتي أصبحت تشكل تهديدا أمنيا من خلال ما تقوم به هذه الجماعات الإرهابية والاجرامية من ارتكاب العنف من خلال المتاجرة وتهريب الأسلحة والمتاجرة بالمخدرات وغيرها من الأعمال الاجرامية الأخرى.

المطلب الأول: الأسلحة الخفيفة وارتباطها بالجريمة المنظمة:

تعتبر الجريمة من أكثر المظاهر بروزا على الساحة الدولية والاقليمية وفي داخل الدول، والجريمة المنظمة ليست وليدة اليوم أنما عرفها العالم منذ وقت طويل.

- حسب تعريف الانتربول للجريمة المنظمة فهي:

" جمعية أو مجموعة من الأشخاص يشتركون في نشاط غير مشروع ومستمر من أجل الهدف الأول المتمثل في تحقيق الأرباح بغض النظر عن الحدود الدولية "[1].

- تعتبر الأسلحة بالنسبة للجريمة المنظمة أن تجارة الأسلحة هي شكل من اشكال الجريمة المنظمة ونشاط من انشطتها التي تسعى من ورائها إلى تحقيق أرباحها.
- حيث ان التجارة غير الشرعية للأسلحة هي عبارة عن جريمة منظمة يزيد من خطورتها الطابع القبلي المشكل للدول المتاجرة [2].
- تستخدم الأسلحة الخفيفة من قبل الجماعات الإجرامية بصفة كبيرة في النزاعات الداخلية التي تكون في القبائل حيث تستعمل هذه الجماعات الأسلحة من أجل حماية قطعانها وما من قطاع الطرق.
- تسعى الجريمة المنظمة إلى تحقيق الكسب المادي السريع وهذا الكسب لم تجده الجريمة المنظمة إلا من خلال التجارة بالسلاح حيث أن التجارة غير المشروعة للسلاح في مظهر من مظاهر الجريمة.

1-Philippe Marchesin , **les nouvelles menaces : les relations nord-sud des années 1980 à nos jours** :(paris : rarthala.2001) p43.

2-Amado Phillip de Andres , ¨**West Africa under attack , drugs , organized crime and terrorism as the new threats to global security , United nation office on drugs and crim**¨ unisci discussion pappers ,n 016 (january 2008),pp,203-227.

المطلب الثاني: الأسلحة الخفيفة وارتباطها بالعنف:

- العنف هو سلوك عمدي موجه نحو هدف، سواء لفظي أو غير لفظي ويتضمن مواجهة الآخرين ماديا أو معنويا مصحوبا بتغيرات تهديدات، وله اساس غريزي.
- العنف في اللغة ضد الرفق.
- اصطلاحا: هو فعل مضاد للرفق، ومرادف للشدة والقسوة [1].

تعتبر الأسلحة هي أحد مكونات الجهود الرامية إلى ممارسة العنف، حيث أن توافر وامتلاك هذه الأسلحة يساهم في تأجيج الصراعات بحيث تجعل العنف أكثر فتكا وأطول أمدا.

الأسلحة في استعمالها تشجع على حل الخلافات باللجوء إلى العنف بدلا من الجنوح إلى السلم.

وبالتالي فإن تكديس الأسلحة ونقلها بصورة مفرطة ومزعزعة للاستقرار يؤدي إلى ارتفاع مستويات العنف.

أي أن الأسلحة ترتبط ارتباطا وثيقا بالعنف فانه وعند حدوث عنف داخل دولة ما فإننا بالضرورة أننا سوف نلجأ إلى استخدام السلاح من أجل فض هذا العنف أي أن السلاح هو وسيلة من أجل قيام العنف.

- التطرف الديني + السلاح = العنف وحالة اللاإستقرار.

فامتلاك الجماعات الإرهابية للأسلحة خاصة بعد فرض السلاح جعلها تحاول فرض نفسها بالقوة ومحاولة تركيزها على لغة السلاح وارتكاب العنف.

المطلب الثالث: الأسلحة الخفيفة وارتباطها بالإرهاب:

نجد أن من بين الفواعل التي تهدد الأمن في أي منطقة هو وجود أحد التهديدات التي تشهدها الساحة الدولية التي من بينها الإرهاب الذي يكون سببا من بين اسباب عدم الاستقرار والخوف.

1- جميل صليبا، " **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية**"، (دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 1982) ص50.

●الإرهاب: تعتبر ظاهرة التهديد الارهابي أو الإرهاب الدولي من الظواهر التي حظيت بقدر هائل من التعريفات

●هو كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديدات أو الترويع، يلجأ إليه الجاني تنفيذا لمشروع اجرامي فردي أو جماعي، بهدف الاخلال بالنظام العام أو تعويض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، أو الحاق الضرر بالبيئة [1].

●في تفسيرنا للعلاقة التي تجمع تهريب الأسلحة بالتنظيمات الإرهابية نجد ان الأسلحة هي عامل مساعد للجماعات الإرهابية بشكل خاص جدا لأن الأسلحة تكون خاصية تدعيم لحركات التمرد.

●تعتبر التجارة غير الشرعية للأسلحة هي المغذي الأساسي لاستمرار الإرهاب والذي يضمن بدوره الحماية ويقوم بشراء هاته الأسلحة.

●يرى الباحثون أن هاته الأخيرة ليست دائما السبب الرئيسي للنزاعات في أي قارة كانت بل المغذي الحقيقي لها و تجعلها اكثر دموية و جد مكلفة [2] .

1-Gracques Borricand **: La France à l'épreuve du terrorisme , Régression ou progression du droit** ,(Revue de droit pénal et de criminologie , 1990), p212.

2-مولود غشة، " **التجارة غير الشرعية بالأسلحة**"، (مجلة الجيش، العدد 547، 2009)، ص ص28-31.

خلاصة واستنتاجات حول الفصل الأول:

نستنتج مما سبق أن ترسانة الأسلحة في العالم بدأت في أزمنة ما قبل التاريخ مع العصي البسيطة، الأدوات الحجرية، ثم تطورت فيما بعد لتتضمن الأقواس والسهام وتقنيات الأسلحة البيضاء وتطورت فيما بعد لتضم المدافع، البنادق، المسدسات الآلية، الدبابات، الأسلحة النووية، الصواريخ.

والسلاح هو اسم جامع لآلة الحرب وهو عبارة عن أدوات تستخدم لإيقاع قتلى وجرحى، ولممارسة التعذيب والاغتصاب وتخويف الخصوم السياسيين.

والأسلحة هي أنواع متعددة ومتميزة نجد منها الأسلحة الخفيفة والأسلحة الثقيلة والأسلحة العادية وأسلحة الدمار الشامل.

نستنتج هنا أن الأسلحة الخفيفة المتناولة هنا هي عبارة عن أسلحة تمتلكها مجموعات من أجل الدفاع عن النفس أو من أجل بث الرعب والعنف والخوف على الإنسان.

تمتلك هذه الأسلحة أهمية وخاصية بالغة الأهمية في مجال السياسة والامن في المساحة الدولية حيث نجد أن الأسلحة الخفيفة هي:

- أسلحة مفضلة في الكثير من الصراعات.
- هي أسلحة خفيفة الأوزان وسهلة الحمل والنقل والإخفاء.
- هي أسلحة من السهل الحصول عليها سواء كان بطرق مشروعة أو غير مشروعة.

ترتبط هذه الأسلحة بالعديد من الفواعل التي تستخدم من طرفها في الساحة الدولية نجد أن الأسلحة في علاقتها أو ارتباطها بالإرهاب ما هي إلا عامل مساعد من أجل مساعدة وتمويل الجماعات الإرهابية.

كذلك هي مغذي أساسي لاستمرار الإرهاب.

ما فيما يخص العنف فإن الأسلحة هي أحد مكونات الجهود الرامية إلى ممارسة العنف حيث أن الأسلحة تجعل العنف أكثر فتكا.

لكن الجريمة المنظمة تدخل في طياتها أشكال اجرامية متعددة نجد منها تجارة الأسلحة غير الشرعية حيث أن هذه التجارة هي في حد ذاتها جريمة.

الفصل الثاني

تجارة الأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي منطقة جيواستراتيجية من جهة ومنطقة حيوية من جهة أخرى وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال التطرق الى الوضع الجيوبوليتيكي للمنطقة وانتشار الأسلحة وذكر مصادر التجارة بها وسبل مكافحتها.

المبحث الأول: وضع جيوبوليتيكي لمنطقة الساحل الإفريقي:

باعتبار منطقة الساحل الإفريقي من أبرز المناطق التي دار حولها نقاش أكاديمي واسع بين الخبراء وعلماء السياسة ، كما أنها تحتل هاته المنطقة موقعا مهما في الساحة الدولية ونظرا للانتشار الواسع لكافة التهديدات التي تمس بالأمن عبر كامل مستوياته الإقليمية والوطنية والدولية ، فسنحاول في هذا المبحث أن نتعمق في الساحل الإفريقي من بعده الإيتمولوجي وتحديد أهم نقاطه الجغرافية وندرس تاريخ المنطقة من بعده الاستعماري إلى غاية التطورات الحاصلة اليوم سياسيا واجتماعيا ونبرز الأهمية الاستراتيجية و الجيوحضارية للمنطقة قصد إيضاح الخلفيات الأساسية لبروز المشاكل الأمنية في المنطقة التي انتجت افرازات سلبية على دول المنطقة وانعكاساتها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأمنيا على المنطقة .

حيث يعرف الساحل بصفته الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية البيضاء وإفريقيا جنوب الصحراء والشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان وهو معبر تقليدي تجاري بين منطقة غرب افريقيا من جهة والبحر الأبيض المتوسط، ومن أسمائه المشهورة نجد الصحراء الكبرى، بلاد السيبة، وهي بلاد يقطنها الغالبية من قبائل الطوارق والعرب السونراي والفلان ويجوبها المسلحون طولا وعرضا من العرب والطوارق خاصة لتأمين القوافل وحراسة قطعان الماشية بحثا عن الكلأ دون حدود أو دولة او سلطة أو نظام.

يمتد الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر من موريتانيا إلى السودان مرورا بمالي، بوركينافاسو، النيجر، التشاد، السودان وإثيوبيا ويقابله من الضفة الأخرى الصحراء الكبرى والفضاء المغاربي المطل على البحر الأبيض المتوسط.

الساحل الإفريقي منطقة تتقاطع فيه الحضارات والثقافات وجسر رابط بين الحضارة الإفريقية السوداء والعربية الإسلامية البيضاء ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع ويرجع ذلك إلى المزيج المعقد للإثنيات وأزمات الهوية وإشكالية الاندماج الوطني والكوارث الطبيعية والثروات الطبيعية الهائلة الموجودة في المنطقة.

المطلب الأول: البعد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي:

قبل أن نتعمق في جغرافية الساحل الإفريقي وجب علينا شرح تسمية كلمة الساحل على هذه المنطقة، فالدلالات الأولى لهدا المفهوم كانت تعني بالشريط الصحراوي الذي يفصل إفريقيا الجنوبية عن منطقة شمال إفريقيا ثم تطور المفهوم إلى أن أصبح يعبر عن ذلك القوس أو الهلال الذي بدايته من المحيط الأطلسي في الغرب الإفريقي إلى البحر الأحمر شرق السودان، فالساحل هو ذلك الشريط أو القوس، الهلال أو الحزام فكل هاته التسميات مقبولة في دراستنا هاته لتسمية المنطقة.

حيث تعد منطقة الساحل من الناحية الجغرافية بذلك الهلال الغير المنتظم من غرب إفريقيا إلى شرقها، كما أن هناك من يعطيها تسميات أخرى ف "**أندري بورجو**" **Andre Bourgeot** يرى الساحل بأنها عبارة عن صحراء ويشبهها بإقليم بدون حدود [1]. كما تسمى أيضا بالصحراء الكبرى باعتبارها أكبر صحراء مدارية في العالم تأخذ أجزاء كبيرة من عدد كبير من الدول الواقعة في الشريط الصحراوي كما تتميز بمناخ حار وجاف وبدرجة حرارة تعتبر الأكثر ارتفاعا في العالم.

وبالتالي يمكن القول بأن منطقة الساحل الإفريقي هو ذلك الحزام الفاصل بين دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا الوسطى والجنوبية حيث تضم بداخل هدا الشريط عدة دول نجد منها موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان وأجزاء صغيرة من الحدود الجنوبية للجزائر والحدود الشمالية من بوركينافاسو ونيجيريا وأجزاء من إيريتريا وإثيوبيا وتشير التقديرات على أن هدا الشريط يقدر بحوالي 5500 كلم وبعرض من 350 إلى 500 كلم.

1- Andre bourgeot, **Sahara De Tout Les Enjeux** , La découverte ; Article disponible en ligne a l'adresse : **http://www.carin.info/revue-herodote-2011-3-page43.html** .
La date de entre : 09/03/2015.

كما أن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر واحدة من أكبر المناطق في العالم انكشافا نظرا لطبيعتها الصحراوية المسماة التي تندرج بمنطقة الصحراء الكبرى كونها الأكبر صحاري العالم بمساحة تقدر 9ملايين كلم مربع التي تأخذ جزء من الجزائر النيجر تشاد مالي موريتانيا وبوركينافاسو و جزء من السينغال بحيث تأخذ نسبة 70بالمائة من المساحة الإجمالية ، لمنطقة الساحل الإفريقي التي تمتد إلى نيجيريا وغامبيا وصولا لجزر الرأس الأخضر من الغرب و إثيوبيا و إيريتريا من الشرق التي تتميز بمناخ جاف وجو حار نتيجة للأراضي الجافة والطبيعة الصحراوية في منطقة الصحراء الكبرى وشبه جاف بأجزاء من الساحل الإفريقي [1].

حيث لعب المتغير المناخي دورا هاما في رسم خريطة الساحل الإفريقي لتشمل منطقة الصحراء الكبرى و بعض الدول التي تتقارب مع هاته المنطقة إثنيا وعرقيا، وخزانا لبعض الموارد الباطنية والسطحية المتشابهة ، حيث رسمت هاته الأخيرة دورا مهما لجغرافية المنطقة بناءا على الموقع والمناخ والثروات الطبيعية وسكان و طبيعة الأرض كمكونات أساسية لجيوبوليتيك المنطقة ، وبلغة الأرقام نجد منطقة الساحل الإفريقي تغطي حوالي 30% من مساحة القارة الإفريقية ،و إذا دققنا في منطقة الساحل الإفريقي نجد أن البعد الجغرافي لعب دورا كبيرا في أهمية المنطقة كونها تمثل منطقة التقاء بالنسبة لمجموعة من العوالم الحضارية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية و حتى السياسية و خط فاصل بين إفريقيا السوداء والبيضاء وبين الحضارة الإفريقية والإسلامية وبالتالي يمكن القول بأن الساحل الإفريقي نقطة التقاء الحضارات الإنسانية و الانتماءات العرقية ، حيث تمثل شريط استراتيجي رابط بين أمريكا اللاتينية والقارة الأسيوية عبر البحر الأحمر والخليج العربي ، فبالحسابات الجغرافية تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم الروابط الجغرافية والاقتصادية المهمة ، إلا أنها تعتبر من أفقر المناطق في العالم رغم ما تتوفر عليه من موارد حيوية كبرى و هدا ما يفسر الاهتمام الكبير من طرف الدول كبرى على موارد المنطقة[2] .

1- Henri plangol et Francois Lanche ;**La Situation sécuritaire dans les pays de la zone saharien** ; report présente par les députe a l'assemble national française ;N 4431 :Page 07 ;6 mars 2012.

2- Johannie carson , Armand Colin ,**Défis sécuritaires transnationaux En Afrique** , revue Internationale Et Stratégique , N79 . 2010.

أما من حيث المعطيات الديمغرافية فقد أبرز" **جيرارد فرانسوا ديمونت** " **Gerard Francois Demant** بأن منطقة الساحل الإفريقي تتكون من دول شاسعة المساحة لكن هدا ما يتناقض مع المكونات البشرية التي تحتويها، حيث عدد السكان بالإجمال في كل دول الساحل الإفريقي تقارب80 مليون نسمة في حزام موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد.[1]

وعليه وانطلاقا مما سبق يمكن القول بأن منطقة الساحل الإفريقي هو ذلك القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا وترتكز فيه ثلاث دول محورية هي التشاد، النيجر، ودولة مالي كما أسميها بناءا على ما درست حول هده المنطقة بدول العمق الساحل الإفريقي وفيما يلي سنعرض أهم هاته الدول:

أ ــ دول العمق الساحلي:

- **مالي:**

تعتبر من دول مركز الساحل الإفريقي نظرا لموقعه الجيوإستراتيجي بمساحة إجمالية تقدر ب 1240000 كلم مربع ، يتركز السكان في الجنوب بالعاصمة باماكو **Bamako** بتعداد سكاني يقدر بـــ: 14,5 مليون نسمة من خلال أخر إحصائيات في هده الدولة سنة 2009، حيث تنقسم إلى 3 مناطق كبرى هي إقليم الشمال التي تحتوي على كيدال، غاو، تمبوكتو وإقليم الوسط التي تحوي على مناطق موبتي، سيغو وكوليكورو وإقليم الجنوب الحيوي المشتهر بالزراعة الذي يحوي على العاصمة باماكو، سيكاسو، ومنطقة كايس و أكبر تركيز سكاني موجود بمنطقة سيكاسو ويعتبر صيد الأسماك والزراعة من الأنشطة الاقتصادية المهمة في المنطقة بما تحويه من نهرين حيويين هما نهر السينغال ونهر النيجر فنسبة التركيز في الجنوب يقدر ب 75%ب 13 مليون نسمة تحتل المرتبة بـــ: 178 في تقرير التنمية البشرية لسنة 2009.

1-Gerard François Demont , **La géopolitique Des Populations Du Sahel,** Article présenteé dans le cahier du CEREM (Centre d'études et de recherches de l'école militaire , N13, 7 avril 2010).

- **النيجر:**

دولة تتشكل جزءا من الصحراء الكبرى في غرب إفريقيا ليس لها منفد بحري و هي عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي[1] عاصمتها نيامي **Nyami** وهي أكبر مدينة ومساحة هده الدولة 1,267000 كلم مربع و يقدر عدد السكان حسب احصائيات 2009 بـــ: 15,306252 مليون نسمة بكثافة سكانية تقدر بـــ: 12 نسمة في الكلم مربع وتعتبر من أفقر دول العالم بالرغم مما تحتويه من ثروات باطنية غير مستغلة مثل اليورانيوم ، الفحم ، الحديد يتشكل من أغلبية إسلامية وهو ما جعلها تنخرط لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتصنف من ضمن أخر 10 دول في تقرير التنمية البشرية لسنة 2011.

- **تشـــــاد:**

هي دولة كذلك تقع في وسط دول الساحل الإفريقي 11,780680 نسمة حسب إحصائيات سنة 2010 بكثافة سكانية تقدربـــ: 8 نسمة في الكلم^2، كما تحتوي هذه المنطقة على مخزون هائل من الذهب و الحديد و اليورانيوم والملاحظ أن هذه الدولة تحمل نسبة نمو منخفضة كما تتكون هاته الدولة من تعدد الإثنيات والعرقيات، فنفسها نفس النيجر تحتلا ذيل الترتيب العالمي في تصنيف التنمية البشرية.

ب ــ دول الحواف الساحلي:

- **موريتانيا:**

دولة تقع غرب إفريقيا مساحتها تقدر بـــ: 1,032445 كلم^2 بتعداد سكاني يقدر بـــ: 3,291,000 مليون نسمة بكثافة تقدر بـــ: 3,2 كلم^2 كما تعد هاته الدول جزءا مهما من الصحراء الكبرى وتحمل جزءا كبيرا من الحدود مع دولة مالي و الصحراء الغربية و أهم مواردها الحديد والثروة السمكية و مؤخرا تمت اكتشافات مهمة في المخزون النفطي، كما أنها تحتل المرتبة 152 في تقرير التنمية البشرية لسنة 2005.

1- د مصطفى بخوش، **منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيواقتصادية**، مقال منشور في مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، (نوفمبر 2008)، ص21.

- **شمال السودان:**

بحيث يمر عليه الشريط الساحلي في الجزء العلوي لدولة السودان، عانت هاته الدولة من صراعات عرقية وإثنية وأثرت بشكل سلبي أدى إلى انفصال الشمال والجنوب بتاريخ 09 جويلية 2011 كما يمر قوس الساحل الإفريقي على منطقة دارفور المتأزمة بالعنف والأوضاع الإنسانية المتردية.

يمكن تصنيف دول الساحل إلى ثلاث مستويات:

- **المستوى الأول:** دول المركز وعمق الساحل الافريقي المتمثل في مالي النيجر وتشاد.
- **المستوى الثاني:** هم حواف دول الساحل الإفريقي المتمثل في السودان وموريتانيا.
- **المستوى الثالث:** هم الدول الثانوية التي تمس جغرافية منطقة الساحل الإفريقي ونجد كل من الجزائر، بوركينافاسو، نيجيريا، إيريتريا، السينغال وجزر الرأس الأخضر.

المطلب الثاني: الجذور التاريخية للصراع في منطقة الساحل:

تعتبر ظاهرة الصراع من أبرز الظواهر المرضية التي أثرت سلبا على المنطقة لا يكاد يخلو إقليم من صراعات إثنية عرقية وحتى دينية التي تنبث من فساد الأنظمة السياسية والأحزاب التي انتجت ظواهر مرضية كالانقلابات العسكرية والتمييز العرقي بين قبيلة وأخرى داخل الدولة.

وكانت وستظل النزاعات والصراعات الإثنية المشكلة العالقة في المنطقة نظرا لديمومة الأسباب الخاصة مع تقاعس وتخاذل القادة السياسيين في التعامل الجدي مع الظاهرة.

ويعتبر الاستعمار من أقدم العوامل التي شجعت ظاهرة الصراع الإثني ذلك من خلال الحدود الموروثة والتي أدت إلى تقسيم الجماعات الإثنية بين دولتين أو أكثر مثل قبائل الهوسا بين السودان وتشاد وأجزاء من النيجر وقبائل التوارق بين مالي النيجر تشاد الجزائر وليبيا وموريتانيا وقبائل التوبو والفولاني حيث عمدت الحكومات الاستعمارية إلى تغيير الخريطة الإثنية التي تتلاءم مع المصالح الحيوية من خلال السياسة التي انتهجتها القوى الاستعمارية في مبدأ فرق تسد وتفضيل الجماعات الإثنية على

أخرى [1] ففي مالي كان الإستعمار الفرنسي يولي إهتماما للقبائل المقيمة في الجنوب وبجوار العاصمة تمبوكتو كقبائل الفولاني ، ومحاولة إقصاء أطراف أخرى من السياسة كقبائل التوارق كما أن النزاعات الإثنية في نيجيريا التي تعتبر اليوم من أكبر الدول الإفريقية من حيث التعداد السكاني التي تحتوي على 250 مجموعة عرقية أهمها اليوروبا و أبيو و الهوسا والفولاني أثرت تاريخيا وبشكل مباشر على دول منطقة الساحل خاصة في تشاد و النيجر ، التي أصبحت اليوم من أبرز مناطق الصراع بكافة مستوياته تاريخيا ولا يمكن ردها إلى سبب واحد واعتبارها مرتبطا أو متعلقا بالخصوصية الإفريقية و الواقع أن جدور الصراع في المنطقة تعود للأسباب الإثنية القائمة على إشكالية الهوية و عدم الاندماج بين قبائل المنطقة تاريخيا، كما أبرزها "**جيرارد ديمونت**" "**Gerard Demont**" وكذلك" **دان هينك**" "**Dan Hin**" التي يرى بأن الجدور التاريخية للصراع القائمة على التعقيدات الهوياتية والثقافات الإنسانية الغير المقبولة من طرف الأخر[2] سواء كانت بين الهويات الداخلية أو الخارجية **Intra–Inter Conflict** وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الساحل بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت موجات من الحروب الأهلية و الصراعات الإثنية ، فأول الموجات تمثلت في حركات التحرر و في سنة1960 تاريخ حصول أغلب دول الساحل الإفريقي على الاستقلال في موريتانيا ،مالي ،النيجر و تشاد من المستعمر الفرنسي و لكن بالعودة 3 سنوات من قبل الاستقلال ركزت فرنسا الاستعمارية جهودها في الجزائر حيث طرحت فرنسا فكرة إنشاء كيان منفصل في الصحراء الكبرى يقتطع من الجزائر ومالي والنيجر وتشاد و يخضع للإدارة الفرنسية مباشرة تحت اسم المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية **(OCRS)** ومن وراء الفكرة كانت تريد تطويق الثورة الجزائرية و مواصلة تجاربها النووية ، ولو أن الفكرة تحققت أنذاك لكان من شأنها أن تؤسس لكيان طوارقي منفصل ولكن المشروع رفض رفضا مطلقا من الدول المعنية خاصة من قبل الرئيس المالي موديبو كايتا والرئيس الموريتاني مختار ولد داده داعمين بدورهما ومساندا للثورة الجزائرية ، هذه الضغوط جعلت من الجنيرال ديغول يتخلى عن الفكرة حيث بقيت دول الساحل على

1- Mapakatti Attata, **L'Afrique Oriental et L'exploitation coloniale**, Revue française d'études politique africaine, N 87 , (mars 1973) ,page 66.

2- Colonel Dan Hink ,**Conflict and conflict Resolution in the Sahel** , The Tuareg in surgency in mali ,(may1998),p 1.

حالها مصطنعة مملؤة بالقنابل السياسية التي ما لبثت أن بدأت تنفجر مدفوعة بفشل الأنظمة في التعامل مع الواقع التعددي للمجتمع كما أبرزها الكاتب و المختص في شؤون تاريخ المنطقة محمد فال ولد بلال[1]، فالتاريخ السياسي لدول المنطقة كان قائما على الإنقلابات والمؤامرات و التخطيطات الداخلية والمشاريع الأجنبية، فكما سلفنا الذكر سابقا يعود إستقلال هاته الدول لسنة 1960 في مالي قام الجيش بأول إنقلاب عسكري بزعامة موسى تراوري بعد تدهور الأوضاع الإقتصادية وفي سنة 1974 صدر دستور جديد جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها حزب شعب مالي الديمقراطي الإشتراكي القومي بزعامة صاحب الإنقلاب السيد تراوري إلا أنه في سنة 1985 نشأ صراع حاد بين دولتي مالي و بوركينافاسو بسبب الحدود الإستعمارية الموروثة ، ومع نهاية مرحلة الحرب الباردة ودخول مالي في علاقتها مع الغرب انتهجت سياسات اقتصاد الحر بينما راح نفود تراوري يضعف حتى تم إنهاء الحكم الديكتاتوري سنة1991 بحكومة انتقالية وتم إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس ألفا عمر كوناري وتم إعادة انتخابه سنة 1997 حيث سار في النهج الإصلاحي ومحاربة الفساد إلى غاية سنة 2002أين خلفه أمادو توماني توري الذي تم الإنقلاب عليه في 21مارس2012بعد 10 سنوات من تهميش الشمال وبالخصوص القبائل الطوارقية العربية .

وبالنسبة للجارة موريتانيا كانت قابعة تخت الحكم الإستعماري الفرنسي مند سنة 1902 إلى غاية نوفمبر 1960تم الإعلان الرسمي عن إستقلال موريتانيا وتم إختيار محمد ولد داده رئيسا لهاته الدولة إلى غاية 1984 بحيث لم تسلم هاته الدولة من الانقلابات العسكرية أين استولى العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع سنة 1992 بعد انتخابات رئاسية إلى غاية سنة 2003إلا أنه فشل الانقلاب ودخلت موريتانيا في دوامة من العنف واللاأمن إلى غاية سنة 2005أين تم حل البرلمان و إعادة إجراء إنتخابات تشريعية و محلية بعد انقلاب العسكري على الرئيس ولد الطايع ، وفي سنة 2007تم إجراء أول انتخابات ديمقراطية رئاسية و تم انتخاب سيدي ولد الشيخ عبد الله رئيسا لجمهورية الإسلامية الموريتانية و بذلك

1- محمد فال ولد بلال، مداخلة منشورة في الندوة المنظمة حول موضوع قضايا الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، الواقع والمألات من طرف المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الإنسانية، نواقشوط، بدون تاريخ، ص 8.

أصبح أول رئيس مدني لكن هدا الإنجاز الديمقراطي لم يلبث إلا سنة واحدة حتى نفد قادة الأجهزة العسكرية الرئيسية في موريتانيا بقيادة الجنيرال محمد ولد عبد العزيز وتم اعتقال الرئيس السابق ووزرائه وفي سنة 2009 فاز محمد ولد عبد العزيز في انتخابات رئاسية بالأغلبية الساحقة .

أما عن النيجر فكان تاريخ هاته الدولة حافلا في المجال السياسي مقارنة بدول الجوار ليس في الديمقراطية وبناء الدولة بل في الأزمات السياسية و قيام الجمهوريات فبعد استقلال النيجر عن فرنسا سنة 1960 كانت قائمة تحت طائلة الحكم العسكري من سنة 1961أين إزدهرت الحياة السياسية و تم إنشاء الأحزاب و الجمعيات وفي سنة 1993تم انتخاب ماهامان عثمان و هو مسلم من قبائل الهوسا رئيسا للجمهورية في أول انتخابات ديمقراطية حرة وتم الإعلان عن الجمهورية الثالثة النيجيرية و في أواخر عام 1996 تم تعيين محمد أبو بكر رئيسا للجمهورية معلنين بذلك قيام الجمهورية الرابعة حيث تدهورت الأوضاع الاقتصادية و السياسية إلى غاية 1999أين تم إعلان مقتل إبراهيم باري من خلال الانقلاب العسكري الذي قام به الرائد داوود مالام وانكي الذي قام بتأسيس مجلس الحكم العسكري معلنا بذلك قيام الجمهورية النيجرية الخامسة أين تم القيام بانتخابات رئاسية فاز خلالها الزعيم مامادو ماندي وتمت الإطاحة بهذا الأخير في إنقلاب عسكري تزعمه العقيد سالو جيتوحيث تم بموجبه إعلان الجمهورية النيجرية السادسة بحله لجميع مؤسسات البلاد وهو الرئيس الحالي لدولة النيجر إلى يومنا هدا .

ففي تشاد التي استقلت في 1960 عانت هاته الدولة من الحروب الأهلية الطائفية و العرقية والإثية كما أثرت أزمة دارفور على الحياة السياسية والاقتصادية للتشاد ، وكان الصراع السياسي قائما بين بين منظمة جبهة التحرير الوطنية التشادية ذات الأغلبية الإسلامية المتمركزة في الشمال مع التيارات السياسية والقبائل الهوسا والمور و اللاكا والتوماك ذات الجنس الإفريقي التي كانت تدعم من طرف الحكومة الفرنسية ، حيث شهدت التشاد مجموعة من الإعتقالات والاغتيالات السياسية أبرزها إغتيال الرئيس طمبلاي سنة 1957ولم تستقر الأوضاع السياسية و الإقتصادية بالبلاد إلى غاية إنتخاب إدريس ديبي رئيسا للبلاد كما تصاعدت أعمال العنف بعد إكتشاف البترول سنة 2004.

وفي السودان التب عانت هاته الدولة من أعنف حربين في إفريقيا الأولى تتمثل في إقليم دارفور والثانية في إقليم جنوب السودان أين تأزم الوضع الإنساني في المنطقة حيث اعتبرت هاته الدولة بالنسبة

للدارسين والباحثين بأنها دولة الأزمات السياسية والصراعات العرقية والثقافية والدينية، كما يعتبر فصل الجنوب عن الشمال من أبرز الأحداث السياسية والمحطات التاريخية في السودان الحديث.

وبعد هاته القراءة السياسية التاريخية لأنظمة دول منطقة الساحل الإفريقي ينبغي الإشارة في هدا الإطار بأن أبرز العوامل المؤدية لبروز ظاهرة الفساد السياسي و كثرة الإنقلابات العسكرية وقلة التجربة الديمقراطية هي في واقع الأمر عوامل متداخلة يصعب الفصل بينهما فهناك عوامل سياسية واجتماعية ذات صلة بالبيئة الداخلية للمجتمعات وما أفرزته القوى الإستعمارية التقليدية و دول الساحل تشترك بشكل كبير في هاته العوامل فهناك المئات من اللهجات والإثنيات والأديان والطقوس على غرار ديني الإسلام والمسيحية والأديان المحلية الطبع و التعددية الإثنية القائمة على الروابط الإجتماعية الوراثية وعلى الرغم من أن التعددية الإثنية أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية حسب المفكرين "غريس شيلز "Greetz Shills" "والكر كونر" "Walker Commer"فإن أساس النزاعات في المنطقة تعود للاختلاف في الهوية الذي يتجلى في متلازمة "نحن ضدهم ".[1]

1- William Guiningham, **Theoretical framework for Conflict Resolution** ,(The university of sukland ,1984), page3 on web site: **og guiningham –html_1074=cain /ulstac .uk./conflict.**

المبحث الثاني: انتشار الأسلحة الخفيفة في الساحل الافريقي:

تعتبر قضية انتشار الأسلحة الخفيفة اشكالية أمنية مطروحة بشكل كبير في منطقة الساحل الافريقي.

المطلب الأول: ظاهرة التجارة بالأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل الافريقي:

عرفت تجارة السلاح في الساحل الافريقي تطورا وازدهارا كبيرين مع نهاية الحرب الباردة. كما ألغت الثورة الليبية بظلالها على المنطقة أكثر من 75 مليون قطعت سلاح، ثم تهريبها من الأراضي الليبية حيث أصبح ثمن قطعة السلاح الواحدة أبخس من سعر الخبز.

يعود انتشار تجارة الأسلحة غير مشروعة في منطقة الساحل الافريقي مع بروز النزاعات في ليبيا.

يفصل المحللون والخبراء العسكريون بين مرحلتين من تجارة وتهريب الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي.

1/ المرحلة الأولى: وهي مرحلة ما قبل سقوط نظام العقيد الليبي معمر القذافي في ليبيا وبعد إزاحة العقيد من على رأس دولة الشهيد عمر المختار.

2/ المرحلة الثانية: انتشار الأسلحة في مرحلة سقوط العقيد الليبي معمر القذافي [1].

المطلب الثاني: مصادر تجارة الأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل الافريقي:

يعتبر الساحل الافريقي من أكثر الأماكن في العالم التي تزدهر فيه تجارة وتهريب وبيع السلاح. فهي المغذي الرئيسي للحروب في السودان ومالي ونيجر وتشاد وغيرهم من دول المنطقة.

- مصدر هذه الأسلحة هو مصدر خارجي بالدرجة الأولى يأتي من تمويل بعض الدول الأجنبية وبعض الشركات التي ترى في المنطقة سوقا لمنتوجاتها.

---

[1]–العربي الجديد "**تهريب السلاح في موريتانيا ..... حرب الصحراء المفتوحة**"، تم تصفح الموقع يوم 15 افريل على الساعة 20:00 الرابط:

http://www.essaha-info/?q=mode/1646html.

أكدت بعض الدراسات ان أهم مصادر السلاح المتداول في دول المنطقة بطرية غير شرعية في السوق السوداء و مخازن الجيش و قوى الأمن [1].

أضاف "عظيمي " في تصريحات لـــ " البيان "، أن أهم مصادر السلاح الذي يهرب إلى الداخل كانت عام 2011 في دارفور في السودان و التشاد و مالي و النيجر و الصومال ، قبل وصول كميات مهولة من السلاح الليبي المتواجد بين أيادي عصابات منظمة متمركزة في شمال مالي ، فالأسلحة الخفيفة المتداولة هي روسية الصنع مثل رشاش كلاشينكوف و بنادق آلية مثل السيمينوف[2] .

كان مصدر السلاح لأول مرة هو أوروبا، تدخل عبر ميناء سبتة أو مليلية قادمة من صربيا عبر الموانئ البلجيكية والهولندية بحرا أو برا عبر فرنسا واسبانيا.

أما في المرحلة الثانية من انتشار الأسلحة في منطقة الساحل الافريقي، بعد سقوط نظام المعمر القذافي، أي مطلع العام الجاري.

عرف مصدر المتاجرة بالسلاح خلال هذه الفترة تغيرا واضحا، اذ أن قبائل الطوارق وافوغاس وتكليل و بعض الاثنيات المالية ، كانت مختصة في التهريب بشكل عام[3].

1- عمر المهدي بخوش، "**دعم وتمويل وخطف، الاتجار بالسلاح والبشر جرائم تحتاج الدراسة**" تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/20 على الساعة 22:06 الرابط:
http://www.altahinonline.com/ara/?p=88457html

2- عبد الوهاب بوكروح، "**اسلحة مختلفة الأحجام و الأنواع تتدفق على الجزائر**" تم تصفح الموقع يوم 15 أفريل على الساعة 20:00 الرابط:
http://www.albayan.ae/one-world /correspondents-suitcase/2013-5html

3- جريدة الكترونية: "**سلاح السايب في المغرب**"، تم تصفح الموقع يوم 20 افريل 2015 على الساعة 10:00 الرابط:
http://www.aljarida24.ma/السلاح-السيب-بالمغرب/تحت-المجهر/html

المطلب الثالث: سبل مكافحة ظاهرة تجارة الأسلحة الخفيفة بالمنطقة:

لإيجاد طرق فرض رقابة على تجارة وتهريب الأسلحة أو الحد منها، ووضع معايير دولية بعدما اصبحت الحاجة ملحة إلى إيجاد نظام دولي خاص من أجل فحص الصادرات وتسجيل الأماكن التي ستصل إليها هذه الأسلحة وبعض الدول مثل الولايات المتحدة لديها قوانين صارمة ووضعت معاهدات وقوانين عديدة من اجل مكافحة هذه الظاهرة.

تسعى العديد من الدول العربية والأجنبية على وضع العديد من السبل نحو مكافحة هذه الظاهرة من خلال ما يلي:

1-تجفيف مصادر التمويل والتصدي للمهربين.

2-تكثيف الرقابة على منابع المتاجرة ورصد حركات الجماعات المسلحة.

- دعت الجزائر المجتمع الدولي إلى مساعدة دول الساحل الافريقي لتعزيز قدراتها على مكافحة الاتجار بالأسلحة الخفيفة بطرق غير مشروعة حيث اعتبرت أن الوضع المغلق السائد في منطقة الساحل يستدعي مساعدة هامة من قبل الدول المتقدمة والمنظمات الدولية لاسيما الامم المتحدة من اجل تعزيز قدرات دول المنطقة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة حيث دعت الجزائر إلى:
- أن كل الدول لاسيما أهم الدول المنتجة إلى التأكد من عدم منح مثل هذه الأسلحة غير الحكومية والكيانات المرخص لها بذلك من قبل هذه الأخيرة.
- كما دعت إلى تطبيق تام لبرنامج عمل الامم المتحدة الرامي إلى الوقاية والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة بشتى أشكاله "
- كما أكدت على أهمية أن يكون مشروع المعاهدة حول الاتجار بالأسلحة قائم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لاسيما احترام سيادة الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الدول في الدفاع المشروع عن نفسها.

- كما شددت من رقابتها على اجراءات إعادة بيع وتصدير او التنازل عن الأسلحة التي يستعملها جيشها إلى دول اخرى لمنع نقلها إلى مناطق النزاعات وإضفاء شفافية أكبر على عمليات التصدير [1].

1-الشروق اليومي:" **الجزائر تدعو لتعزيز مكافحة تجارة الأسلحة في الساحل** " ، تم تصفح الموقع يوم 2015/04/22 على الساعة 21:00 الرابط:

http://www.djazairess.com/echourouk/145721html.

خلاصة واستنتاجات حول الفصل الثاني:

نستنتج مما سبق أن منطقة الساحل الافريقي هي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية عبر العالم على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة، حيث كانت منطقة هامشية استراتيجيا، اقتصاديا وسياسيا.

منطقة الساحل الافريقي في ذلك الحزام الفاصل بين دول شمال افريقيا ودول افريقيا الوسطى الجنوبية اضافة إلى أن منطقة الساحل الافريقي تعتبر واحدة من أكبر المناطق في العالم انكشافا نظرا لطبيعتها الصحراوية.

- الساحل الافريقي منطقة ذات مناخ شبه جاف.
- يعتبر الصراع في المنطقة من أبرز الظواهر المرضية التي أثرت سلبا على منطقة الساحل
- –منطقة الساحل الافريقي هو منطقة من اغنى المناطق من حيث الثروات النفطية والمنجمية والزراعية.
- –تعتبر قضية انتشار الاسلحة ومخاطرها مشكلة أمنية تعاني منها منطقة الساحل الافريقي حيث ظهرت هذه المشكلة حسب الخبراء العسكريين قبل سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا وبعد ازاحته من دولة ليبيا أي بعد سقوطه.

كان أول مصدر للسلاح في منطقة الساحل الافريقي تأتي من اوروبا أي مصدر خارجي يأتي من بعض الدول الاجنبية، حيث سمحت العديد من الدول على المستوى الداخلي والخارجي من أجل مكافحة هذه الظاهرة ووضع حد لها من خلال القيام بالعديد من الاجراءات كتخفيف منابع دعم الجماعات المسلحة ووضع مواثيق ومعاهدات من أجل الحد من هذه الجريمة.

الفصل الثالث

انعكاسات التجارة غير الشرعية للأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل الإفريقي

انتشرت التجارة غير الشرعية للأسلحة بصورة كبيرة في منطقة الساحل الافريقي وكان لهذه التجارة العديد من المشاكل والانعكاسات السلبية على الوضع في المنطقة سواء من الجانب السياسي أو الاقتصادي او الأمني.

المبحث الأول: المؤثرات الداخلية على دول الساحل الافريقي.

أثرت التجارة غير الشرعية للأسلحة تأثيرا سلبيا على المستوى الداخلي للدول الساحلية حيث نجد أن هذه الدول تأثرت اقتصاديا وامنيا وسياسيا.

المطلب الأول: الإفرازات الأمنية:

شهدت دول الساحل الافريقي منذ انتشار تهريب وتجارة الأسلحة الخفيفة بالمنطقة عدم الاستقرار والشعور بالخوف وغياب عنصر الأمن والسلم. حي يظهر الخطر الأمني هنا من خلال العجز الشبه كلي للمقاربات الأمنية التي إلى حد اليوم الدول الافريقية في مواجهتها لتهديدي عمليات تهريب وتجارة الأسلحة.

كذلك التهديد الامني الأخطر والذي يظهر من خلال عسكرة المجتمعات وبالتالي امكانية متزايدة لاندلاع حروب أهلية، في ظل الفروقات الاثنية والقبلية.

- نجد أن الأسلحة الخفيفة تخلف أثار سلبية على النساء واللاجئين وغيرهما من الفئات الضعيفة بوجه خاص.

تقوض أركان الحكم السليم وجهود السلام والمفاوضات تهدد احترام حقوق الانسان الأساسية.

- تخلف آثار مدمرة على الأطفال، الذين يقع عدد منهم ضحايا للصراع المسلح، بينما يصير آخرون ليصبحوا من الجنود اطفال و {بالتالي مساس بالأمن الشخصي} [1]
- إزهاق الارواح وتفشي عمليات الاغتيال والخطف.

1- رسالة مؤرخة 8 يناير 2001 موجهة من الممثلين الدائمين للطوغو ومالي إلى رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالاتجار غير الشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، تم تصفح الموقع يوم:21 أفريل 2015 على الساعة 16:01 الرابط:

http://www.un.org./arabic/conferance/smallarms/sindous/1

المطلب الثاني: التأثيرات السياسية:

أدت التجارة غير الشرعية للأسلحة في منطقة الساحل الافريقي إلى ترك بصمة تأثير كبيرة على الجانب السياسي حيث خلفت هذه الظاهرة تأثيرات منها:

- أنها تؤدي إلى عسكرة المجتمعات وبالتالي امكانية متزايدة لاندلاع حروب أهلية في ظل الفروقات الاثنية وحالة التشرذم السياسي.
- انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات فعالية ومصداقية.
- عدم استقرار الأنظمة السياسية.
- ضعف ال بناء السياسي.
- التغير في طبيعة الأنظمة السياسية التي تشكلت بعد الاستقلال لأنها فشلت في معظم الانظمة السياسية، في الساحل تعاني من أزمات سياسية مركبة متمثلة في ازمة الهوية، أزمة التغلغل.
- كثرة الحروب الداخلية (نزوح اللاجئين من الصومال، من اريتيريا سابقا للسودان، من البحيرات الكبرى وسيراليون وليبيريا وكوديفوار نحو كل المنطقة وهذا ما يجعل من الساحل نقطة فاصلة للعبور في كثير من الحالات نحو الشمال للمهاجرين هذه الأزمات نتيجة لكون المنطقة سوق مفتوحة لتهريب السلاح [1].

المطلب الثالث: الإشكاليات الاقتصادية:

أدت التجارة غير الشرعية للأسلحة في منطقة الساحل الافريقي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية حيث أدى هذا إلى هشاشة البناء الاقتصادي لدول المنطقة ما جعلها بنية مناسبة لبروز حركات ارهابية غير وطنية وفي هذا يمكن رصد بعض المؤشرات الاقتصادية.

1- محمد الأمين بن عائشة ، " **الساحل الافريقي من ساحل السلام إلى ساحل أزمات**"، تم تصفح الموقع يوم: 2015/06/30 على الساعة 11:11 الرابط:

http://www.djazairnews-info/local/73151-2014-5-21-18-25-57html.

- التغلغل الاسرائيلي الجديد في الساحل من أجل البحث عن مكانة اقتصادية بهدف أن يكون شريك اقتصادي جديد.
- ضعف الأداء الاقتصادي حيث تشير مؤشرات التنمية في العالم إلى عجز دول المنطقة وبالتالي فهي الدول أقل نمو حسب تقارير التنمية البشرية [1].
- ارتفاع نسب الفقر بسبب صرف الميزانية على شراء الاسلحة ونجد أن نسب الفقر مرتفعة جدا في هاته الدول فحسب الامم المتحدة النيجر تعد أفقر دولة في العالم بنسبة 63%.
- كما أثرت هذه التجارة غير المشروعة سلبا على السياحة وعلى عمليات التنقيب عن النفط والمعادن بسبب قلق المستثمرين والشركات الدولية من العمل في صحراء مفتوحة ومليئة بالسلاح [2].

1-الدكتور عبد العزيز لزهر، "**الجزائر والتحديات الأمنية في منطقة الساحل**"، يومية وطنية اخبارية {الشعل}، تم تصفح الموقع يوم 2015/04/13 على الساعة 23:01، الرابط:

http://www.ech-chaab.com/ar/widgekit/.الشعب-السياسيitem/22620

2-خديجة الطيب،" **تهريب السلاح في موريتانيا.... حرب الصحراء المفتوحة** "، تم تصفح الموقع يوم :2015/04/21 على الساعة 15:00 الرابط:

http://www.alarabi.co.uk/ivetijation/2014/8/1/html.

المبحث الثاني: المؤثرات الخارجية لظاهرة تجارة الأسلحة الخفيفة على النطاق الاقليمي والدولي:

عرفت منطقة الساحل الافريقي هشاشة أمنية بسبب تفشي ظاهرة تجارة الأسلحة الخفيفة وأثرت هذه التجارة على النطاق الاقليمي والدولي وتأزم الأوضاع الامنية في هذه الدول.

المطلب الأول: تأثير الأسلحة الخفيفة في الساحل الافريقي على الأمن القاري:

انتشرت جريمة المتجرة غير الشرعية للأسلحة الخفيفة بصورة كبيرة وأصبحت مصدر تحقيق الربح بالنسبة للجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي وبالتالي أصبح الساحل ساحل أزمات سواء من الداخل أو الخارج وكان لهذه الأسلحة تأثير على الأمن القاري سواء الخاص بدول شمال القارة ودول جنوب القارة.

•شمال افريقيا:

•نركز في دول شمال افريقيا على الجزائر التي هي دولة محورية، وما يحدث في منطقة الساحل الافريقي ينعكس مباشرة على الامن القومي الجزائري.

•لا يمكن انكار التخوف الجزائري والهواجس الأمنية التي تتلقاه الجزائر من طرف الجماعات المسلحة التي تتاجر بالأسلحة وتهربها خصوصا بعد تدهور الأوضاع في ليبيا وتقول الجماعات المسلحة على النظام السياسي في ليبيا ومالي.

•تعاني الجزائر من شبكات التهريب والمتاجرة الأسلحة انطلاقا من مالي مرورا بالحدود مع جانيت باتجاه ورقلة إذ تشتغل عائدات التهريب باختلافه لشراء الأسلحة من مالي والنيجر لتمريرها عبر الحدود الجزائرية باتجاه الشمال.

كان من أغلبية السلاح الذي تم تداوله في العشرية السوداء، من قبل الجماعات الإرهابية في الجزائر تم التزود به عبر شبكات الاتجار غير الشرعي للأسلحة وعصابات التهريب بالأخص تلك التي تنشط على الحدود مع دول الساحل حيث يستطيع أي كان الحصول على مسدس أو كلاشينكوف مقابل كيس من الذرة.

وجه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نهاية العام 2007 إلى دول الساحل الافريقي للعمل [1]على تأمين الحدود من المخاطر الارهابية و تهريب السلاح لأنه خطر أمني بالدرجة الأولى على الجزائر.

وفي ظل التطورات الحاصلة في منطقة شمال افريقيا وامتدادها للعنف البنيوي القائم في منطقة الساحل الافريقي تسعى الجزائر تدريجيا للبروز كقوة اقليمية في المنطقة وهذا من خلال مقاربتها الأمنية إضافة لما تمتلكه من قوة اقتصادية وعسكرية وبشرية.

مما يفتح مجالا واسعا أمامها لتغطية وأمننة المنطقة استراتيجيا من خلال تفعيل عملها الدبلوماسي والعسكري والاستخباراتي في ظل تصارع الدول الكبرى سعيا إلى السيطرة على الثروات النفطية في المنطقة كالنفط، الغاز واليورانيوم.

حيث توجب على الجزائر أن تدافع على مكانتها الأمنية وتدعو دول الساحل للتعاون والتنسيق الوثيقين لكي تحقق أمن المنطقة [2].

كما تعد منطقة الساحل خط فاصل بين افريقيا الشمالية وافريقيا جنوب الصحراء وهو معبر تجارة هام بين منطقة غرب افريقيا من جهة والبحر الأبيض المتوسط.

وتتمتع منطقة الساحل والصحراء بأهمية كبيرة للعديد من القوى الدولية التقليدية منها وصاحبة التاريخ الاستعماري في المنطقة وفي مقدمتها فرنسا أو القوى الحديثة على المنطقة مثل الولايات المتحدة والصين ومع هذا التعدد سعت هذه القوى إلى توثيق التحالف مع عدد من دول المنطقة لمواجهة ما أطلقت عليه اسم الإرهاب الدولي من ناحية وتأمين آبار النفط لضمان التدفقات للأسواق الغربية.

كذلك الحصول على تسهيلات عسكرية بعد اعلان خطط حفظ القوات الامريكية في القارة و دول "NATO" الاوروبية و ذلك في ضوء ترتيبات برامج الشراكة بين حلف الناتو جنوب حوض المتوسط

1- قوي بوحنينة، **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي** (قطر=مركز الجزيرة للدراسات، 2012) ص 14.

2- مهدي تاج ، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الافريقي** (الدوحة ، دراسة منشورة في مركز الجزيرة للدراسات،2011) ،ص 8.

من ناحية و الحصول على حصة أكبر في سوق السلاح لدول المنطقة في ظل الطابع الممتد لصراعاتها الداخلية و الاقليمية [1].

فعلى المستوى الإقليمي شهد نشاطا كبيرا بين دول المنطقة لاحتواء التداعيات الأمنية المتفاقمة من بين مؤشرات هذا النشاط المؤتمر الوزاري الثالث (سبتمبر 2013) لرؤساء الأجهزة الامنية بالمنطقة " بالتشاد " المتزامن مع مؤتمر " تعزيز التعاون الأمني و تفعيله في منطقة الساحل و الصحراء " و الذي دعي إلى ضرورة دعم و تطوير المقومات الامنية و توثيق التعاون في هذا المجال و العمل على الحد من النشاطات اللامشروعة.

واستعرض الاجتماع جهود مفوضية الاتحاد الافريقي في مواجهة التحديات الأمنية ودراسة التعاون العملياتي ومضاعفة الجهود وتبادل المعلومات لمواجهة التهديدات التي تعصف بالمنطقة من قبل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود وانتشار السلاح والمتاجرة بالمخدرات والبشر [2].

المطلب الثاني: مكانة الساحل الإفريقي في استراتيجيات القوى الدولية الكبرى:

تعتبر منطقة الساحل الافريقي واحدة من أكبر المناطق في العالم انكشافا نظرا لطبيعتها الصحراوية وخيراتها الباطنية وموقعها الاستراتيجي الذي جعلها محل أطماع القوى الكبرى في العالم.

- **مكانة الساحل اللإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية:**

تظهر أهمية الساحل الافريقي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية من خلال أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة يدخل في إطار الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب وبالتالي هناك مؤشرات جعلت دول الساحل تكون ذات مكانة بالنسبة للولايات المتحدة وهي:

- الانهيار الذي يشهده الجانب الاقتصادي.
- فقدان الحكم في الدولة لشرعيته.

---

[1]–محمد فال ولد بلال، **الأمن والاستقرار في منطقة الساحل**، (2012) ص 33.

2-http://www.a/wahdawi-info/index.xhp ?option=comconterctandviewarticle.id :10 :54anditem=68.

تم تصفح هذا الموقع يوم: 2015/04/27على الساعة 12:00.

دول الساحل الافريقي باعتبارها تصنف ضمن دول غرب افريقيا فهي حضيت بهذا الاهتمام الامريكي في مجال الطاقة كذلك اهتمت الولايات المتحدة بالنفط الموجود في المنطقة فهو يظهر جليا من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة [1].

مكانة الساحل في الاستراتيجية الأمريكية تظهر من خلال فكرة الولايات المتحدة في الاستحواذ على النفط في المنطقة. إلا انه في حقيقة الأمر وإن كانت فعلا هناك اكتشافات نفطية في التشاد وموريتانيا وأن هناك انتاج فعلي للنفط في هذه الدول.

ظهر الاهتمام الأمريكي بالمنطقة من خلال الوضع المتأزم وغير المستقر في الساحل الافريقي ليدخل هذا الاهتمام ضمن إطار استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية لمحارة الإرهاب والجريمة المنظمة.

هناك مجموعة من النتائج جعلت من اساحل الافريقي يحتل مكانة عامة في الاستراتيجية الامريكية خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- لا يمكن القول على التهديدات التي تمس منطقة الساحل هي المهدد المباشر للأمن القومي الأمريكي.
- إذا كان الساحل قد أظهر مؤشرات عن وجود ثروة نفطية الا أنه لا تضاهي نظريتها في خليج غينيا أو في شمال افريقيا مثل الجزائر وليبيا إلا ان الموقع الجغرافي جعله يحتل مكانة مهمة بالنسبة لإدارة واشنطن.
- شريط الساحل الإفريقي هو عبارة عن بوابة استراتيجية كبرى للتغلغل في كل نواحي افريقيا مما يجعلها المنطقة الأسهل والأنسب من حيث توفرها على اسباب التدخل المباشر ومنه السيطرة على كامل القارة الإفريقية.

1- عبد الله صالح ، " الأزمة التشادية .....إلى أين"، السياسية الدولية " ،(القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية أفريل، 2008)ص 129.

●تستمد منطقة الساحل الافريقي قيمتها الاستراتيجية من سياسات البيت الابيض بناءا على التموقع الجغرافي المهم وهذا ما سيجعل أمريكا في موقع استراتيجي يضمن لها المراقبة والتحكم في احدى أهم مصادر الطاقة في افريقيا ومراقبة المنافسين الاقتصاديين خاصة فرنسا والصين [1].

- **مكانة الساحل في الاستراتيجية الفرنسية:**

تحاول فرنسا البحث عن الوضع الدفاعي الذي تبدو عليه الاستراتيجية الفرنسية وهي تحاول الحفاظ على مواقع نفوذها التقليدية في الساحل الافريقي، الاستراتيجية الفرنسية في الساحل لا تخلو من النزعة الهجومية في ظل تغلغل صيني وأمريكي يهدف إلى الاستفادة من الموارد الطاقوية في الساحل الافريقي.

تعتبر التشاد من أكثر محاور المنافسة بين القوى الثلاث في الساحل الافريقي حيث تعد "تجاميتا" هي الموقع الأخير للنفوذ الفرنسي في هذه المنطقة بعد خروج السنغال من المنظومة الفرنسية بوصول عبد واد إلى السلطة[2].

تظهر مكانة الساحل الافريقي بالنسبة لفرنسا منذ عهد الاستعمار، أين كانت فرنسا تسيطر على مناطق عديدة في القارة الافريقية، وبعد استقلال دول الساحل بقيت هاته الدول مرتبطة بالاستراتيجية الفرنسية ارتباطا وثيقا خاصة من الجانب (السياسي-الاديولوجي-وثقافي).

تركزت المصلحة الفرنسية في المنطقة بناءا على توجيهين استراتيجيين هما:

1- البحث عن سوق فرنسية في المنطقة أو القارة بأكملها.

2- استراتيجية مبدأ الانتشار والتوسع والاستغلال والتنافس التي سعت العاصمة الفرنسية " باريس" إلى تحقيقها.

تظهر أيضا المكانة الساحلية في الاستراتيجية الفرنسية من خلال:

1-أسماء رسولي:"**مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001**" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والدبلوماسية والعلاقات الدولية:(جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 20102011) ص 167.

2-عبد الله صالح، **مرجع سابق**، ص 166.

●الفناء الخلفي لفرنسا في افريقيا وتشكل منطقة نفوذ بامتياز حتى اصبحت تسمى بمنطقة الساحل الفرنكفوني [1].

- **مكانة الساحل في الاستراتيجية الصينية:**

تظهر مكانة الساحل الافريقي في الصين من خلال المقاربة الصينية التي جاءت من اجل حل الأزمة في الساحل الافريقي وفي مالي بالخصوص من خلال مبدأ الحوار والمفاوضات.

تبدي الصين نيتها في المساعدة اقتصاديا لدول الساحل الافريقي لان البعد الاقتصادي يلعب دورا مهما في رسم السياسة الخارجية الأمنية للصين من خلال مبدأ حوارات التنمية [2].

تعددت الاستثمارات الصينية في الساحل الافريقي من خلال وجود أكبر الشركات النفطية الصينية للبترول مثل الشركة الوطنية البترولية الصينية للتعاون والشركة البتروكيمياء والتعاون حيث رمى بكل ثقلهما في التنقيب والبحث في منطقة الساحل لتدخل في باب المنافسة بالمنطقة وأهمها التنافس مع الشركة الفرنسية [3].

مع التطورات الحاصلة في منطقة الساحل الافريقي وتزايد النشاط الاقتصادي الصيني داخل هذه المنطقة باعتبارها فاعل لا يمكن تجاهله حيث يرى مسؤولون اوروبيون أن الصين سيكون لها دور متزايد الاهمية في بعثات حفظ السلام في افريقيا.

المطلب الثالث: التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي:

صورت الولايات المتحدة للعالم بأن اهتمامها بالساحل الإفريقي هو فقط نتيجة للتهديدات الامنية التي يعرفها هذا الأخير وأهمها الإرهاب، اعتمدت الولايات المتحدة في تجسيدها لاهتمامها بالمنطقة على آليات أمني بالدرجة الأولى منها ما هي خاصة بالساحل الإفريقي فقط كمبادرة "بان الساحل"**(PNS)**

---

[1]–حفيظ صواليلي،" **الساحل الافريقي يستقطب الأطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الأمنية**"، تمت زيارة الموقع يوم 2015/03/29الرابط:

http://www.elkhabar.com/dossiersp/ida&=1pageeducation/mars/2010.

2-Daniel large: ¨**as the beginning ends ;china return to Africa**¨ Africa perspective on china in Africa ;oxford nairoufi ;(2007) , p58.

3-François la fragu e ¨**la guerre mondial du petrol**¨ **(**paris ellipses Edition 2008), p36.

"ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء(TSCTI)" ومنها من هي تشمل القارة الإفريقية ككل والتي اتخذت طابعا عسكريا "القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا AFRICOM"

-مبادرة "بان الساحل" PAN-SAHEL

-إن بناء القدرات للدولة لمكافحة الإرهاب داخل الدولة القومية، برز كمكون رئيسي ضمن مكونات الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب.

تعد مبادرة "بان الساحل" كمثال جيد عن النهج الأمريكي.

-بدأت هذه المبادرة في الظهور منذ عام 2002، وفي مبادرة أمريكية تهدف إلى مساعدة دول منطقة الساحل الإفريقي على تحسين أمن حدودها وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب [1].

مبادرة "بان الساحل"

«هي أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب وفعلت الكثير لتعزيز العلاقات في منطقة كنا تجاهلنا إلى حد كبير في الماضي» [2].

بدأت المبادرة العمل رسميا منذ شهر جانفي 2004، بعد أن سبقت ذلك مجموعة من الزيارات للمكتب الأمريكي لمكافحة الإرهاب لكل من تشاد، مالي، موريتانيا و النيجر، و بدأت المبادرة في العمل بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب إلى نواكشط العاصمة الموريتانية و يضم الفريق 500 جندي أمريكي نشر منهم 400 في المنطقة الحدودية بين النيجر و تشاد[3]. قدرت ميزانية المبادرة لمدة عامين بـــ: 7،75 مليون دولار قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية، خصص منها 6،25 مليون للعام

(1)- ELLI Stephan ; **« Briefing : The PAN-Sahel Initiative"**, (African affairs; Vol, 103; No412, July 2004), p59.

(2)- Jim Fisher Thompson ; **« L'imitiative pan-Sahel encourage la cooperation entre les pays du sahel et du Maghreb"**, 25 mars; in: **http://www.america.gov/st/washfile-french/2004/march/20040325154724mecolp0,3155939;html**

(3)-Jeremy Keenan, **The Collaose of the second front**, (FPIF, September 26 ; 2006), P1 in : **http://www.FpiF.ORG/articles/the-collapse-of-the second-front.**

الأول[1].سارعت الولايات المتحدة ابتداء من سنة 2002 التكثيف نشاطها في المنطقة من خلال مبادرتي: "بان الساحل" و مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء".

-القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا AFRICOM

جاء في الكلمة التي ألقاها الجنرال جونز، قائد قوات الأطلسي في أوروبا في شهر مارس 2003، "إنه لم يعد بمقدور الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة عما يحدث في إفريقيا وليس بوسع القوات الأمريكية أن تظل تراقب الوضع انطلاقا من البحر، لقد آن لها أن تحط في اليابسة في تلك المناطق الشائعة من الصحراء التي أصبحت مرتعا للجريمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها ومراقبتها"[2].

هكذا إذن أصبحت الإدارة الأمريكية تجد بأن هناك ضرورة لأن تصبح للقارة الإفريقية قيادة عسكرية خاصة بها.

حددت الأفريكوم أهدافها في النقاط التالية:

- هزيمة تنظيم القاعدة والتنظيمات والشبكات الإرهابية المرتبطة بها.

- ضمان وجود قدرات لعمليات السلام للاستجابة للأزمات الناشئة وأن عمليات دعم السلام القارية هي الأكثر فعالية من أجل هذه المهمة.

- التعاون مع دول إفريقية محددة لخلق بيئة لا تستضيف ولا تحبذ امتلاك ما هو غير مصرح به أو انتشار أسلحة الدمار الشامل.

- وفي إفادة قدمها الفريق الأول وورد قائد الأفريكوم، أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم 9 مارس 2010 وصف فيها بأن:

([1])- لبان كينيدي بودالي، **شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء**، (مركز مكافحة الإرهاب، الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة، وست بوينت)، ص2 تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/03 الرابط:
http://ete.uma/etu/publications/pdf/us-ci-in-sahel-arabic-update.pdf

([2])-نصرالدين قاسم ، **الأفريكوم و حدود أمريكا الجديدة**، (القدس، العدد 12454، فيفري 2008)، ص38.

"عمليات وبرامج القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا تقوم بحماية أرواح الأمريكيين والمصالح الأمريكية في إفريقيا وفي أرض الوطن، وذلك بدعم الأمن والاستقرار في إفريقيا وفي دول إفريقيا الواقعة في الجزر [1].

إن ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل في المنطقة هو الرجوع إلى أن منطقة الساحل الإفريقي تضم مجموعة من الدول الفاشلة التي لا تستطيع التحكم في حدودها، مما يغذي بيئات عمل مواتية للتطرف العنيف والقرصنة والمتاجرة بالبشر والأسلحة والمخدرات وهو بذلك يمثل خطر على الوطن الأمريكي وعلى المصالح الأمريكية.

- التواجد الصيني في المنطقة:

أصبح التواجد الصين في كل أرجاء القارة الإفريقية تقريبا، فإنه يمكن ملاحظة الدور البارز الذي أصبحت تلعب الصين في الساحل الإفريقي من خلال إقامة شراكات قوية في مجال الاتفاقات التجارية والتبادل التجاري، والاستثمار في مختلف الميادين، وإن كان التواجد الصيني كان منحصرا فقط في السودان التي تحظى بالحصة الأكبر من العلاقات مع الصين فإنه قد بدأت تتطور العلاقات أخرى مع باقي دول الساحل الإفريقي كالتشاد وموريتانيا.

يمكن لمس التدخل الصيني في منطقة الساحل من خلال مجموع النقاط التالية:

-بعد أن باعت شركة "شيفرون" الأمريكية أسهمها إلى الحكومة السودانية حيث كانت تستثمر مليار دولار في مجال الاستكشافات النفطية، دخلت الصين بقوة إلى السودان وحظيت باستثمارات نفطية هائلة فيها، حتى أصبح أكثر نصف الصادرات النفطية من السودان تذهب الصين وقد تمكنت الشركة الصينية للبترول من أخذ 40% من حصة شركة النيل الأعظم السودانية من أجل تطوير حقول النفط [2].

---

(1)– إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائدة القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا، لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، 09–10–مارس 2010,

http://www.africom.mil/pdffiles/USAFRICOM2010 posturestatement

(2) - Anthony Lake et Chrisime whitman, **« More than humanitarian": Astrategie U.S.A approch to word Africa",** Op . cit, p43.

-نمو التعاون العسكري بين الصين والسودان في مجال شراء الأسلحة الصينية من ذخيرة وأسلحة خفيفة والمدافع المضادة للطائرات والألغام المضادة للدبابات، كما ساعدت الصين على إقامة ثلاثة مصانع للأسلحة في السودان بما في ذلك واحدة لتجميع دبابات [1].

-وحسب الرؤية الأمريكية فإن التدخل الصيني في الساحل عموما يشكل ثلاثة تحديات رئيسية تواجه الولايات المتحدة شركائها الآخرين:

1- حماية الصين للدول المارقة: كما هو الحال في السودان التي تعتبرها الولايات المتحدة من الدول المارقة للإرهاب.

2- المنافسة التجارية.

3- التغير في أنماط التأثير.

التدخل الفرنسي في المنطقة:

لم تكن الأبواب مفتوحة لفرنسا للعودة الى منطقة الساحل الا من خلال باب الأزمات المشتعلة فأغلب التدخلات الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي كانت فرنسية مثل تدخلها في تشاد في شهر جانفي 2009.

أدى سوء الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وتنامي انتشار الأسلحة إلى تأزم منطقة الساحل وبهذا انتشرت النشاطات الإرهابية مما اضطرت الإدارة الفرنسية بالتدخل العسكري بالتنسيق مع القوات الإفريقية AFISMA وأصبحت الحركات ارهابية أقوى من حيث تعدداه ونوعية سلاح.

-أضحت المصالح الفرنسية عرضة للخطر في منطقة الساحل الإفريقي جعلت من دوائر القرار في الإدارة الفرنسية تتبنى مقاربة شاملة قائمة على ضرورة التدخل العسكري لوقف المد الإرهابي من جرائم وإرهاب وتهريب من الشمال نحو الجنوب.

(1)- Ibid

-تحاول فرنسا من خلال هذا التدخل أن تضع حد لكافة الأنشطة الإجرامية المهددة لمصالحها الحيوية و التنقل بالأموال و السيارات الرباعية الدفع في منطقة الساحل الإفريقي[1].

المبحث الثالث: استراتيجيات ظاهرة تجارة الأسلحة الخفيفة بالساحل الإفريقي:

هناك العديد من الاستراتيجيات التي جاءت من أجل مكافحة ظاهرة التجارة غير المشروعة للأسلحة الخفيفة على المستوى الداخلي والخارجي.

المطلب الاول: آليات ضبط انتشار الأسلحة الخفيفة في الساحل الإفريقي:

تتخوف العديد من الدول العربية أو الدول الاوروبية من تكرار الهجمات الارهابية والاعمال الإجرامية التي تنتشر في دول الساحل الافريقي على الصعيد الداخلي والخارجي.

-على الصعيد الخارجي:

تهدف دول غربية أهمها فرنسا لخنق الجماعات الإرهابية في المنطقة عسكريا، عبر منعها من الحصول على بعض الذخائر وقطع غيار أسلحة من السوق السوداء وتهريبها عبر الصحراء الكبرى بعد أن أغلقت منافذ ليبيا البحرية تماما.

قدمت أجهزة أمن غربية تابعة لفرنسا بريطانيا والولايات المتحدة لدول الساحل الإفريقي عبر قنوات أمنية قائمة بأسماء الأشخاص محل شبهة في نشاط تهريب وتجارة الأسلحة غير الشرعية، مطالبة من ممثلي الدول الافريقية متابعة نشاط المشتبه فيهم.

أكدت الدول الاوروبية على تكثيف نشاط جمع المعلومات الخاصة بمكافحة تهريب الأسلحة عبر دعم أجهزة أمن دول افريقية ضعيفة ودعم جهود بعض الدول الفقيرة في مواجهة نشاط العصابات الدولية المنظمة التي استفادت من الفراغ الأمني والقانوني في منطقة الساحل.

---

(1) – فرديناند دوريتاس ، "**مقاربة أوروبية حول التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل**"، مترجم للغة العربية من موقع أبناء موريتانيا، صدر يوم : 2012/10/07 من الموقع الإلكتروني يوم 23 مارس 2015 :
http://www.alkhabar.info/26750.0.BAOBCOF.FC-F-BCC-F5-FFCF.html

حذرت الدول الغربية من تحول منطقة الساحل إلى مكان لتبادل الأسلحة بشكل يجعل الوضع غير قابل للسيطرة.

عقد اجتماع في باريس عاصمة فرنسا " اجتماع مجموعة الثمانية" على تشكيل لجنة ارتباطات أمنية المتعلقة بتهريب السلاح.

-دعت الدول الاوروبية إلى تشكيل خلايا أمنية محلية تعمل على متابعة التحقيقات المتعلقة بنشاط مهربي الأسلحة الخفيفة في المنطقة الساحلية [1].

قرر الغربيون ودول امريكا اللاتينية على سن قوانين تخص ايضا التجارة الشرعية بتحديد معابر دقيقة لبيع الأسلحة وعلى كل دولة أن تقيم إذا كانت الأسلحة التي تبيعها تستعمل لارتكاب انتهاكات حقوق الانسان أو زعزعة استقرار بلد ما أو تفاقم نزاع اقليمي.

-على الصعيد الداخلي:

-تعمل كل من الجزائر ومصر وسوريا وغيرهما من الدول على تبني 193 دولة مشاركة في مفاوضات الأمم المتحدة بخصوص أول معاهدة دولية حول تجارة الأسلحة التقليدية، على ان تقتصر هذه الأخيرة على مكافحة تهريب الأسلحة تفاديا لانزلاق وتفاقم الاوضاع في الشرق الاوسط وشمال افريقيا وحتى لا تكون الأسلحة بمختلف أشكالها وبالخصوص الخفيفة في متناول طوائف وجماعات ارهابية.

-تسعى الجزائر إلى الحد من ظاهرة تهريب الأسلحة وفرض قيود صارمة على القائمين على هذه العمليات والقضاء على ظاهرة التسرب الواسع من الأسلحة التي يمكن أن تستخدم في الحاق الأذى بالمواطنين الأبرياء وتأجيج النزاعات.

-تعمل الجزائر وبعض الدول الاخرى التي ترى في نفس التوجه فرصة لتوقيف استعمال الاسلحة دون رقابة خلال المؤتمر الذي سيستمر حتى 27 جويلية 2013 في محاولة لوضع معاهدة دولية حول تجارة الاسلحة الخفيفة.

1-مراد محامد " **مخاوف من هجمات ارهابية جديدة ضد مصالح دول اوروبية**" تم تصفح الموقع يوم: 215/04/25 على الساعة 18:22، الرابط:

http://www.elmihum.com/index.php/mofil/19996/الحدث/html.

-تعكف الجزائر على ادراج بند قانوني ضمن المعاهدة الأولى حول تجارة الأسلحة يضمن الحد من التجارة الملتوية للأسلحة والتي أدخلت عديد الدول بالساحل الافريقي في متاهة نتيجة تسرب الاسلحة[1].

أقرت كل من الجزائر وليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا سنة 2009 خطة أمنية ترتكز بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمس، بالتعاون مع الميليشيا القبلية المنتشرة في الصحراء، من قبائل الطوارق والحرب والزنوج وغيرها. للسهر على تنفيذها ودعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة، وجاءت هذه الخطوة نتيجة للاجتماعات العسكرية المطولة التي عقدها ممثلوا هيئات الأركان للجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة الليبية طرابلس خلال الأسابيع التي سبقت هذا الاعلان.

تولت الجزائر سنة 2009 قيادة جيوش كل من ماليو النيجر و موريتانيا لتشكيل أول قوة عسكرية في المنطقة حيث اجتمع القادة العسكريون للدول الأربعة في مقر قيادة الناحية العسكرية السادسة الكائنة في ولاية تمنراست الجنوبية الحدودية [2].وتجدر الإشارة إلى أن كلا من مالي والنيجر وموريتانيا قد اعترفت بمحدودية قدراتها العسكرية، وطلبت من الجزائر تمويل وقيادة عمليات التمشيط العسكري المركز ضد تنظيم القاعدة الناشط في الصحراء المشتركة بين هذه الدول، وتولي مهمة النقل الجوي للمؤن والذخيرة والمعدات لإمداد الجيوش الثلاث.

دعت الجزائر إلى عقد اجتماع طارئ في مدينة تمنراست سنة 2009، بعد اندلاع الاشتباكات في نيجيريا بين الجيش ومتمردي جماعة "بوكو حرام" المسلحة[3].

1–يوسف بلقاضي " **الجزائر تعمل على تبني الامم المتحدة قرار مكافحة تهريب الأسلحة**"، تم تصفح الموقع يوم 2015/04/25 على الساعة 18:54 الرابط:

http://www.djairess.com/elhayat/20612.html

2-Salima Tlemceni ¨**Réunion entre l'Algérie le Niger la Mauritanie et le mali des états du sahel à Tamanrasset ël-watan** ,(Algérie N :5712 ¨jeudi 13 aout 2009),pp.01-03.

3– أحمد ناصر، "**ثلاث دول من الساحل تبلغ الجزائر حاجتها للسلاح: اجتماع عال في تمنراست استعدادا لهجوم كاسح على قاعدة الصحراء** " يومية الخبر، عدد 5727، (الخميس 13 أوت 2002).

المطلب الثاني: ديناميكية تجارة الأسلحة الخفيفة في المنطقة:

يعد الاتجار بالأسلحة الخفيفة من أبرز أنواع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل والأكثر، استثمارا فيها.

تميزت هذه الظاهرة بحركية كبيرة حيث أصبحت هذه الأسلحة تباع جهارا نهارا في الأسواق[1]، تتم حركية وتهريب الأسلحة الخفيفة عبر الصحراء الموريتانية إلى داخل بلاد شنقيط ومنه إلى دول الجوار.

تتم حركية الأسلحة عبر الحدود المترامية غير المراقبة والفاصلة بين موريتانيا وكل من المغرب والسنغال ومالي والجزائر، فيما يزيد من انتشار السلاح داخل موريتانيا وجود تنظيمات مسلحة قريبة من الحدود الموريتانية، مثل جبهة البوليزاريو.

العصابات المتجرة في الأسلحة تغدو ونروح على الأراضي الموريتانية خاصة على الحدود مع الشمال المالي، في منطقة مفتوحة من التراب الموريتاني ينتقل تجار السلاح فوقها، حيث يدخلون أسواق المدن والقرى للتزود بالمحروقات والمواد الغذائية، ثم يعودون للصحراء، حيث تتم الصفقات مع زبائنهم وفق تنسيق سرية بينهم.

تعتبر موريتانيا معبرا رئيسيا لتجارة السلاح في منطقة الساحل، ففي شهر يونيو ضبط الدرك الموريتاني شحنة أسلحة في طريقها إلى الجماعات المسلحة في شمال مالي، شملت أكثر من مئتي كلاشينكوف.

---

[1]– خديجة الطيب، "**تهريب السلاح في موريتانيا، حرب الصحراء المفتوحة**"، مرجع سابق.

يستقبل المسلحون الزبون حين يدخل المنطقة معروفة لدى تجار السلاح، وبعد اطمئنانهم إليه تقوده جماعة مسلحة عبر ممرات جبلية دقيقة إلى موقع الأسلحة المخفي بين الجبال[1].

مراقبة الحدود التي يتم من خلالها تهريب هاته الأسلحة.

تجميد والتخفيف من المنابع الرسمية المسؤولة عن هاته الأسلحة.

ولكن تبقى هاته التجارة غير الشرعية تتميز بحركية كبيرة، تتنقل من حدود إلى حدود مرورا من دولة إلى أخرى.

المطلب الثالث: رؤى مستقبلية حول وضع تجارة الأسلحة بالمنطقة

من الناحية الاستشرافية يعتبر التعاون والتشاور الاقتصادي عنصرا هاما لضمان الاستقرار والتنمية بالمنطقة، فقيام وحدة إقليمية يضمن امتلاك مصير الساحل المشترك، وفي السبل الناجعة في المعاملات المعاصرة للتخلص من الهيمنة الأجنبية والشبكات المسلحة، وقد تبدو مرحلة السوق المشتركة الخطوة الوجيهة في هذا الكيان المستقبلي.

-هناك سيناريو على المدى القصير يمكن أن يصور لنا ساحلا مليئا بالأزمات ومتفجرا ومنقسما ومحل تنافس بين القوات الأجنبية جديدة باحثة عن مرتكزات استراتيجية بالمنطقة [(2)].

-بالإمكان أن تصبح منطقة الساحل سوق عالمية منكشفة لتجارة وبيع الأسلحة الخفيفة.

-بسبب انتشار هذه الظاهرة بكثرة لا يوجد ما يؤكد استحالة استنساخ نموذج تنظيم داعش في صيغته الدموية، ما دامت دول المنطقة تعاني من الهشاشة والفقر وانعدام التنمية والتوازن الجغرافي ومشاكل الهوية.

1- نبيل بوبية، " **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**"،(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، قسم البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدول العربية،2009) ،ص86.

2- Isabelle Lasseref **: "Paris s'active pour repérer les otages»**, le figaro, 20 septembre 2010, http://www.lefigaro.fr/international/2010/09/01003_20100920.Artfig00655_âris_s_ac-tiv_re_les_otages _shp.

- هناك ثلاث مقاربات أساسية من أجل تقديم رؤى مستقبلية حول الوضع في منطقة الساحل إبان انتشار هذه الظاهرة:

- المقاربة الأولى: بقاء الوضع على ما هو عليه.
- المقاربة الثانية: تردي الوضع وتدهوره.
- المقاربة الثالثة: تحسن الوضع.

- المقاربة الأولى: مطروحة بقوة مستقبلا وما يعزز هذا الطرح أكثر هو بقاء هذه الظاهرة منتشرة في المنطقة، وطفوها إلى السطح بقوة، إضافة إلى صعوبة التغيير في الحد من هذه الظاهرة غير العشوائية في ظل وجود جماعات مسلحة وقوى دولية كبرى داعمة لهذه العملية.
- **المقاربة الثانية:** وهي تردي الأوضاع أكثر وتدهور الوضع الأمني بسبب كثرة التهريب والمتاجرة بالأسلحة الخفيفة وبروز هذه التجارة بالأسواق بصفة علنية أي أصبحت تباع جهارا نهارا، وتعتبر هذه المقاربة تشاؤمية بسبب ما يؤول إليه الوضع الأمني من عدم استقرار وتقد أكثر في البيئة الأمنية وتفشي العنف والجرائم.
- **المقاربة الثالثة:** وهي بمثابة المسار التفاؤلي للانتقال إلى الأفضل في المنطقة الساحلية، وهي مقاربة مبنية على فرضية حدوث تغيرات طفيفة على الوضع الحالي، بمعنى حدوث مقاربات أمنية تمنع منعا باتا هذه الظاهرة غير الشرعي، وتلقي رقابة عامة وصارمة على منابع ومصادر هذه الأسلحة، ومراقبة الحدود، وفرض غرامات مالية وعقوبات صارمة على كل من يتاجر بهذه السلعة المحظورة عالميا.
- هناك العديد من الاستراتيجيات والمؤشرات تقر بأن أغلب دول الساحل مستقبلا فسوف تفشل نظرا لضعف الاندماج الاجتماعي، العجز الاقتصادي وضعف البناء السياسي.

كل المؤشرات تبين ان منطقة الساحل تتجه نحو مزيد من التوتر والاضطراب، وإلى مزيد من التدويل والاستقطاب، فهي منطقة سوق عالمية منفتحة لبيع والمتاجرة بالأسلحة الخفيفة.

خلاصة واستنتاجات حول الفصل الثالث:

بعد دراستنا للفصل الثالث نستنتج أن ظاهرة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة انعكست سلبا على دول المنطقة، فعلى سبيل المثال نجد أن هذه الظاهرة خلقت انعكاسات داخلية (أي داخل المنطقة)، التي نجد منها الإشكاليات الاقتصادية التي خلفتها ونجد منها هشاشة القطاع الاقتصادي، إغلاق المصانع القليلة الموجودة بعد انخفاض أسعار المواد الأولية.

كما أثرت على الجانب الأمني من خلال نشر الرعب في المنطقة وعدم الاستقرار بسبب عدم تأمين الحدود واستخدام هذه الأسلحة في بعض الأعمال الإرهابية والجرائم المنظمة.

ألقت هذه الظاهرة آثارها على الأمن الإقليمي والدولي، حيث عانت العديد من دول القارة من حيث عدم الاستقرار والتخوف من الأزمات النابعة عن هذه الظاهرة على مستوى الحدود.

شهدت منطقة الساحل الإفريقي مكانة واهتمام عالي ومتزايد من طرف القوى السياسية والاقتصادية الكبرى في العالم، خاصة مع وجود مؤشرات إيجابية جدا على مستوى الاستكشافات النفطية في المنطقة، وبحكم موقعها الاستراتيجي الذي جعلها بوابة ومنطقة استراتيجية لأطماع هذه القوى.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة لموضوع تأثير تجارة الأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل الإفريقي، ومعرفة الانعكاسات الداخلية والخارجية لهذه الظاهرة، إضافة لدراسة منطقة الساحل الإفريقي من كل الزوايا السياسية والأمنية والاقتصادية، مزودين البحث بأهم الخصائص التي ميزت الأسلحة الخفيفة، وتداعيات انتشار الأسلحة وارتباطها بالإرهاب والعنف والجريمة المنظمة.

نستنتج أن التجارة غير الشرعية للأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل الإفريقي عملت على تهديد الوضع الأمني من جميع الجوانب حيث ظهر التأثير من خلال:

- العجز شبه الكلي للمقاربات الأمنية التي تتبناها إلى حد الآن الدول الإفريقية في مواجهتها لتهديد عمليات تهريب وتجارة الأسلحة
- انعدام الأمن في المنطقة وفشل الدول عن مواجهة هذه الظاهرة.
- تهديد السلم والمصالحة.
- تهديد الأمن والاستقرار على الصعيد الفردي والمحلي والوطني والإقليمي والدولي.
- تهديد احترام حقوق الإنسان الأساسية.

وبالنظر إلى أن منطقة الساحل الإفريقي ذات انكشاف حدودي حاد من الناحية الأمنية، كون أن هذه المنطقة تتكون من دول فاشلة من خلال عدم قدرة الدول على أداء دورها الديمقراطي والبناء السياسي، كما انها غير قادرة على المواجهة المباشرة إلا بإيعاز من الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، إضافة إلى انتشار ظاهرة التجارة غير المشروعة للسلاح.

نتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات العلمية لهذه الدراسة:

1. أن الأمن هو جوهر كل القضايا والسعي لتحقيقه ضرورة أساسية، خاصة في منطقة صراعية تتميز بتهديدات لا تماثلية، وتنافس حاد بين قوى كبرى من أجل الحصول على مكاسب حيوية.
2. السلاح هو كل أداة أو مادة تصلح للهجوم أو الدفاع.
3. الأسلحة الخفيفة هي تلك الأسلحة المصممة بحيث يستخدمها عدة أشخاص على هيئة طاقم، وتشمل البنادق والرشاشات والقاذفات.

4. الأسلحة الخفيفة هي أسلحة سهلة الحمل والنقل، ورخيصة نسبيا ولا تحتاج إلى كثير من الصيانة، كما أنه من السهل الحصول عليها.

5. منطقة الساحل الأفريقي تحتل صدارة واهتمامات الباحثين في منطقة استراتيجية تزخر بالثروات النفطية.

6. تحتل المنطقة الساحلية مكانة هامة في سلم استراتيجيات القوى الكبرى والصاعدة.

واستنادا لما سبق نستنتج أن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت مسرحا لظاهرة التجارة غير الشرعية للأسلحة، حيث أصبحت هذه الظاهرة تهدد أمن المنطقة واستقرارها، وأصبحت السياسات الساحلية في عبث كبير، فهي غير قادرة على تدبر الشؤون الداخلية وتحقيق الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، بالإضافة إلى الممارسات غير المنظمة لقواعد القانون الدولي وعدم احترام حسن الجوار.

أدت هذه الظاهرة إلى تفريخ منظمات الجريمة المنظمة والمجموعات الإرهابية والتنظيمات المسلحة الجديدة التي تتبنى العنف والتدمير والقتل باستعمال هاته الأسلحة قصد تحقيق مشاريعها التخريبية.

توصيات:

- العمل على إعادة السيطرة على منطقة الساحل وحماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.
- تعزيز قدرات دول منطقة الساحل في مجال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة.
- تجفيف منابع الدعم والإمداد اللوجيستي التي تمول أفراده بالسلاح.
- تهيئة مخططات وبرامج لتجهيز الحدود المغربية الموريتانية بتقنيات حديثة مرصودة لمراقبة وضبط الحدود من عمليات تهريب وتسرب الأسلحة.
- الاعتماد على التقنيات والمخططات المستعملة في الحدود الأمريكية المكسيكية، من كاميرات رقمية وأجهزة انذار متطورة وأجهزة أرصاد وترصد تطلق إنذارا مسبقا عن بعد تعمل ليلا ونهارا.
- خلق مراكز أمنية على طول الحدود مدعمة بقوات أمنية.
- تكوين ضباط للإشراف على عمليات التنسيق المحكم بين نختلف الأجهزة الأمنية والاستخباراتية.
- الطلب من العديد من الدول لا سيما أهم الدول المنتجة للأسلحة إلى التأكد من عدم منح مثل هذه الأسلحة لغير الحكومات والكيانات المرخص لها بذلك من قبل هذه الأخيرة.

- فرض الرقابة وتشديدها على إجراءات بيع وتصدير أو التنازل عن الأسلحة التي يتم استعمالها من طرف الجيوش.
- منع نقل الأسلحة من الدول إلى مناطق النزاعات وإضفاء الشفافية الكبرى على عمليات التصدير.
- ضرورة مواصلة التعاون الدولي البيني للدول الساحلية على تعزيز قدراتها في حماية ومراقبة حدودها بتقديم الدعم المادي واللوجستي وتعزيز قدراتها الأمنية.
- دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة ومقاومة العمل الإجرامي، من خلال الوقاية ومجابهة الأسباب.
- دعوة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم دول الساحل مثل موريتانيا وتشاد والنيجر، من أجل محاولة سد النقائص التي تعاني منها خصوصا في المجال العسكري إذ يتوجب دعمها بمنظومة متكاملة من المعدات والأجهزة الإستعلاماتية التي تقوم بمختلف أنوا المهام الاستخباراتية لكشف الشبكات الإجرامية والإرهابية.

قائمة المراجع

أولا – المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

1. بوحنينة قوي، "**استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي**"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
2. حافظ مجدي محمود، قانون الأسلحة والذخائر وفقا لأحداث التعديلات، ط1، مصر: دار محمود للنشر والتوزيع 2006.
3. "**معجم اللغة العربية معجم وجيز**"، ط1، القاهرة، الهيئة العامة للشؤون المطبعية الامريكية 199.
4. عوض العميد سامي، "**معجم المصطلحات العسكرية الأردن**"، دار أسامة ،2001.
5. تاج مهدي، "**المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي**" الدوحة، دراسة منشورة في مركز الجزيرة للدراسات،2011.
6. صالح عبد الله، " **الأزمة التشادية .....إلى أين**"، **السياسية الدولية**"، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية أفريل، 2008.
7. صليبا جميل، "**المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية**"، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 1982.

2-المذكرات:

8. بوبية نبيل، "**الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، قسم البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدول العربية،2009.
9. رسولي أسماء: "**مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001**"
10. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والدبلوماسية والعلاقات الدولية: جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 20102011.

3-المجلات:

11. بخوش مصطفى، "**منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيواقتصادية**"، مقال منشور في مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008.
12. ناصر أحمد، "**ثلاث دول من الساحل تبلغ الجزائر حاجتها للسلاح: اجتماع عال في تمنراست استعدادا لهجوم كاسح على قاعدة الصحراء** " يومية الخبر، عدد 5727، الخميس 13 أوت 2002.
13. قاسم نصر الدين، "**الأفريكوم وحدود أمريكا الجديدة**"، القدس، العدد 12454، فيفري 2008.

14. غشة مولود، " **التجارة غير الشرعية بالأسلحة**"، مجلة الجيش، العدد 547، 2009.

4-الملتقيات:

15. ولد بلال محمد فال، مداخلة منشورة في الندوة المنظمة حول موضوع قضايا الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، الواقع والمألات من طرف المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الإنسانية، نواقشوط، بدون تاريخ.

5-المواقع الإلكترونية:

16. الدكتور عوض محمد محي الدين، **التعاون العربي في مجال تنسيق التشريعات وتوحيدها، الأسلحة الخفيفة.**

تم تصفح الموقع يوم 19 أفريل 2015 الرابط:

http://www.law.zag.com/vb/lawzag19426.html

17. الجديد العربي " **تهريب السلاح في موريتانيا ..... حرب الصحراء المفتوحة**"، تم تصفح الموقع يوم 15 افريل على الساعة 20:00 الرابط:

http://www.essaha-info/?q=mode/1646html.

18. الدكتور لزهر عبد العزيز، " **الجزائر والتحديات الأمنية في منطقة الساحل**"، يومية وطنية اخبارية، تم تصفح الموقع يوم 2015/04/13 على الساعة 23:01، الرابط:

http://www.ech-chaab.com/ar/widgekit/

19. الطيب خديجة ،" **تهريب السلاح في موريتانيا.... حرب الصحراء المفتوحة** "، تم تصفح الموقع يوم :2015/04/21 على الساعة 15:00 الرابط:

http://www.alarabi.co.uk/ivetijation/2014/8/1/html.

20. إفادة الفريق الأول ويليام وورد قائدة القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا، لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، 09-10-مارس 2010. الرابط:

http://www.africom.mil/pdffiles/USAFRICOM2010 posturestatement.

21. الشروق اليومي:" **الجزائر تدعو لتعزيز مكافحة تجارة الأسلحة في الساحل** " ، تم تصفح الموقع يوم 2015/04/22 على الساعة 21:00 الرابط:

http://www.djazairess.com/echourouk/145721html.

22. بودالي لبان كينيدي، **شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء**، مركز مكافحة الإرهاب، الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة، وست بوينت، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/03الرابط:

http://ete.uma/etu/publications/pdf/us-ci-in-sahel-arabic-update.pdf

23. بوكروح عبد الوهاب، " **اسلحة مختلفة الأحجام والأنواع تتدفق على الجزائر**" تم تصفح الموقع يوم 15 أفريل على الساعة 20:00 الرابط:

http://www.albayan.ae/one-world /correspondents-suitcase/2013-5html

24. بلقاضي يوسف " **الجزائر تعمل على تبني الامم المتحدة قرار مكافحة تهريب الأسلحة**"، تم تصفح الموقع يوم 2015/04/25 على الساعة 18:54 الرابط:
http://www.djairess.com/elhayat/20612.html.
25. بن عائشة محمد الأمين، " **الساحل الافريقي من ساحل السلام إلى ساحل أزمات**"، تم تصفح الموقع يوم: 2015/06/30 على الساعة 11:11 الرابط:
http://www.djazairnews-info/local/73151-2014-5-21-18-25-57html.
26. بخوش عمر المهدي، " **دعم وتمويل وخطف، الاتجار بالسلاح والبشر جرائم تحتاج الدراسة**"
تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/20 على الساعة 22:06 الرابط:
http://www.altahinonline.com/ara/?p=88457html. .27
28. جريدة الكترونية: "**سلاح السايب في المغرب**"، تم تصفح الموقع يوم 20 افريل 2015 على الساعة 10:00 الرابط:
http://www.aljarida24.ma/السلاح-السيب-بالمغرب/تحت-المجهر/html.
29. دوريتاس فرديناند، "**مقاربة أوروبية حول التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل**"، مترجم للغة العربية من موقع أبناء موريتانيا، صدر يوم: 2012/10/07 من الموقع الإلكتروني يوم 23 مارس 2015:
http://www.alkhabar.info/26750.0.BAOBCOF.FC-F-BCC-F5-FFCF.html.
30. ولد بلال محمد فال، **الأمن والاستقرار في منطقة الساحل**، 2012.
تم تصفح هذا الموقع يوم: 2015/04/27على الساعة 12:00 الرابط
http://www.a/wahdawi-info/index.xhp ?option=comconterctandviewarticle.id :10 :54anditem=68.

31. مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والصغيرة، تم تصفح الموقع يوم 15فيفري 2015 الرابط:
http ://www.swissinfo.ch/ara/.
32. محامد مراد " **مخاوف من هجمات ارهابية جديدة ضد مصالح دول اوروبية**" تم تصفح الموقع يوم: 215/04/25 على الساعة 18:22، الرابط:
http://www.elmihum.com/index.php/mofil/19996/الحدث/html.
33. صواليلي حفيظ،" **الساحل الافريقي يستقطب الأطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الأمنية**"، تمت زيارة الموقع يوم 2015/03/29الرابط:
http://www.elkhabar.com/dossiersp/ida&=1pageeducation/mars/2010.

34. رسالة مؤرخة 8 يناير 2001 موجهة من الممثلين الدائمين للطوغو ومالي إلى رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالاتجار غير الشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، تم تصفح الموقع يوم:21 أفريل 2015 على الساعة 16:01 الرابط:
item/22620.الشعب-السياسي http://www.un.org./arabic/conferance/smallarms/sindous/1.

1- Books

35. Colonel Dan Hink, ¨**Conflict and conflict Resolution in the Sahel , The Tuareg in surgency in mali**¨ , may1998.

36. Daniel large: ¨**as the beginning ends, china return to Africa**¨ Africa perspective on china in Africa; oxford nairoufi; 2007.

37. Phillip de Andres Amado, ¨**West Africa under attack , drugs , organized crime and terrorism as the new threats to global security**¨ , United nation office on drugs and crim¨ unisci discussion pappers ,n 016 january 2008.

2- Articles & Journals

38. ELLI Stephan ; **« Briefing : The PAN-Sahel Initiative”**, African affairs; Vol, 103; No412, July 2004.

3- Web Sites Internet

39. Guiningham William, **“Theoretical framework for Conflict Resolution”,** The university of sukland, 1984, on web site:
og guiningham –html_1074=cain /ulstac .uk./conflict.

40. Jeremy Keenan, "**The Collaose of the second front"**, FPIF, September 26 ; 2006, P1 in :
http://www.FpiF.ORG/articles/the-collapse-of-the second-front.

ثالثاً – المراجع باللغة الفرنسية

1- Ouvrages

41. La Fragué François ¨**la guerre mondial du petrol**¨, paris ellipses Edition 2008.
42. Marchesin Philippe, "**les nouvelles menaces : les relations nord-sud des années 1980 à nos jours**" : paris : rarthala.2001

2- Revues & Articles & Thèses

43. Borricand Gracques **: « La France à l'épreuve du terrorisme, Régression ou progression du droit »**, Revue de droit pénal et de criminologie, 1990.
44. Carson Johannie, Armand Colin, **« Défis sécuritaires transnationaux En Afrique** », revue Internationale Et Stratégique, N79. 2010.
45. Gerard François Demont, « **La géopolitique Des Populations Du Sahel »** Article présenteé dans le cahier du CEREM, Centre d'études et de recherches de l'école militaire, N13, 7 avril 2010.
46. Mapakatti Attata, **« L'Afrique Oriental et L'exploitation coloniale »,** Revue française d'études politique africaine, N 87, mars 1973
47. Plangol Henri et Lanche Francois ; **« La Situation sécuritaire dans les pays de la zone saharien »** ; report présente par les députe a l'assemble national française ; N 4431 : 6 mars 2012.
48. Tlemceni Salima **« Réunion entre l'Algérie le Niger la Mauritanie et le mali des états du sahel à Tamanrasset"**, ël-watan, Algérie N : 5712 ¨jeudi 13 aout 2009.

3- Site Internet

49. Bourgeot Andre, **« Sahara De Tout Les Enjeux , La découverte »** ; Article disponible en ligne a l'adresse :
50. http://www.carin.info/revue-herodote-2011-3-. html .
    a. La date de entre : 09/03/2015.
51. Fisher Thompson Jim; **« L'imitiative pan-Sahel encourage la cooperation entre les pays du sahel et du Maghreb"**, 25 mars; in: http://www.america.gov/st/washfilefrench/2004/march/20040325154724mecolp0,3155939;html
52. Lasseref Isabelle : **"Paris s'active pour repérer les otages»**, le figaro, 20 septembre 2010. http://www.lefigaro.fr/international/2010/09/01003_20100920.Art-fig00655_âris_s_activ_re_les_otages _shp.